



أسوأ دول العالم
للعمال

٢٠٢٠
مؤشر ITUC
للحقوق العالمية

احتل آلاف الأشخاص ساحة بلازا دي لا ديغنيداد في مدينة سانتياغو في تشيلي بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٩ لمعارضة خطة حكومة بينيرا لحلّ حماية العمال و الحد من الوصول إلى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد هاجمت الشرطة الاحتجاج السلمي بوحشية ، حيث لقي عدة أشخاص مصرعهم.

كانت هذه التهديدات للعمال واقتصاداتنا والديمقراطية متوطنة في أماكن العمل والبلدان قبل أن تسبب جائحة Covid-19 في تعطيل الحياة وسبل العيش. في العديد من البلدان ، أدى القمع الحالي للنقابات ورفض الحكومات احترام الحقوق والانخراط في حوار اجتماعي إلى تعريض العمال للمرض والوفاة وترك البلدان الغير قادرة على مكافحة الوباء بشكل فعال. بينما نتطلع إلى التعافي وإعادة بناء الاقتصادات المرنة ، فإن مؤشر ITUC ٢٠٢٠ للحقوق العالمية هو معيار سنخضع الحكومات وأرباب العمل للمساءلة تجاهه.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسوأ منطقة في العالم بالنسبة للعمال لمدة سبع سنوات متواصلة مع استمرار انعدام الأمن والصراع في فلسطين وسوريا واليمن وليبيا ، إلى جانب كونها المنطقة الأكثر تراجعاً لتمثيل العمال والحقوق النقابية.

يصنف الإصدار السابع من مؤشر ITUC العالمي للحقوق ١٤٤ دولة حسب درجة احترام حقوق العمال.

انتهكت ثمانية في المائة من البلدان الحق في الإضراب.

تم حظر الإضرابات والمظاهرات في بيلاروسيا وغينيا والسنغال وتوغو وقوبلت بوحشية شديدة في بوليفيا وشيلي وإكوادور. في إيران والعراق ، تم إجراء اعتقالات جماعية في الاحتجاجات.

انتهكت ثمانون في المائة من البلدان الحق في المفاوضات الجماعية.

تحركت مصر وهندوراس للتحايل على حقوق المفاوضات الجماعية من خلال وضع عقبات أمام تسجيل النقابات وفصل ممثلي العمال.

يتم الكشف عن انهيار العقد الاجتماعي في مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال ٢٠٢٠ ITUC مع انتهاكات حقوق العمال عند أعلى مستوى منذ سبع سنوات. إن اتجاهات الحكومات وأرباب العمل لتقييد حقوق العمال من خلال انتهاكات المفاوضات الجماعية والحق في الإضراب ، واستثناء العمال من النقابات ، قد ازدادت سوءاً في عام ٢٠٢٠ بسبب زيادة عدد البلدان التي تعوق تسجيل النقابات - حرمان العمال من التمثيل والحقوق.

تظهر الزيادة في عدد البلدان التي ترفض أو تقييد حرية التعبير هشاشة الديمقراطيات بينما ظل عدد البلدان التي تقييد اللجوء إلى العدالة مرتفعاً بشكل غير مقبول عند مستويات العام الماضي. يظهر اتجاه جديد تم تحديده في عام ٢٠٢٠ عددًا من الفضائح حول المراقبة الحكومية للقادة النقابيين ، في محاولة لغرس الخوف والضغط على النقابات المستقلة وأعضائها.



نحن نختار الحياة»: المتظاهرون في كالي ، كولومبيا ينددون قتل قادة المجتمع المدني. كولومبيا هي واحدة من أسوأ عشرة بلدان للعمال. خوان باريتو/ وكالة الصحافة الفرنسية

لم يكن للعمال الحق أو واجهوا صعوبات في الوصول إلى العدالة في ٧٢٪ من البلدان

ارتفع عدد الدول التي أعاقت تسجيل النقابات من ٨٦ في عام ٢٠١٩ إلى ٨٩ دولة في عام ٢٠٢٠.

التي تم الإبلاغ عن حالات خطيرة فيها وهي: بنغلاديش ، حيث تراكمت القضايا في محاكم العمل على ثلاث سنوات ، في حين لا تزال هناك ١٨٠٠٠ حالة صادمة قدمها العمال قيد النظر. في إيران ، حتى مارس / آذار ٢٠٢٠ ، كان ٣٨ ناشطاً عمالياً مازالوا مسجونين تعسفاً ، وغالباً ما كانوا محتجزين في سجون سرية نائية ، وتعرضوا لسوء المعاملة وحرموا من الاتصال بمحام.

وأوقف السودان جميع النقابات والجمعيات النقابية ، وفي بنغلاديش ، من ١١٠٤ طلبات تسجيل نقابية تم فحصها بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩ ، تم رفض ٤٦ في المائة من قبل وزارة العمل. أسوأ عشرة بلدان للعمال في عام ٢٠٢٠ هي التالية: بنغلاديش والبرازيل وكولومبيا ومصر وهندوراس والهند وكازاخستان والفلبين وتركيا وزيمبابوي.

عانى العمال من اعتقالات واحتجاز تعسفي في ٦١ دولة.

كان قادة النقابات من إندونيسيا وكوريا وتركيا من بين أبرز المعتقلين في عام ٢٠٢٠.

دخلت مصر وهندوراس والهند مشاركات جديدة في عام ٢٠٢٠. وقد انضمت هندوراس إلى هذه المجموعة لأول مرة ، في حين أن تشريعات العمل القمعية في الهند شهدت دخولها مرة أخرى منذ ظهورها لأول مرة في عام ٢٠١٦. وكانت مصر واحدة من أسوأ عشر دول في عام ٢٠١٥ ، ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ويعود في ٢٠٢٠.

سلط الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد ١٩ الضوء على علاقات العمل التي تفتقر إلى الحقوق. يمكن أن تعطينا عملية التعافي نموذجًا جديدًا للاقتصاد العالمي ، والتزامًا جديدًا بحقوق العمال وتجديد الاستثمار في الامتثال وسيادة القانون. سيستغرق الأمر عقدًا اجتماعيًا جديدًا لإعادة بناء الاقتصادات المرنة. ولكن ما لم نبني الثقة في الديمقراطية ، بدءاً من الديمقراطية في مكان العمل ، فإننا نعرض للخطر أساس مجتمعاتنا.

شهدت كل من الأردن وباكستان وجنوب إفريقيا وتوجو وفنزويلا تدهور تقييماتها في عام ٢٠٢٠. وارتفعت باكستان إلى الفئة ٥ (لا يوجد ضمان للحقوق).

شهدت ثماني دول تحسناً في التصنيف: الأرجنتين وكندا وغانا وناميبيا وقطر وسيراليون وإسبانيا وفيتنام.

قتل العمال ، بما في ذلك في الاحتجاجات النقابية ، في تسع دول: بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور وهندوراس والعراق والفلبين وجنوب أفريقيا. مع ست من تسع دول ، أصبحت الأمريكتان أكثر الأماكن دموية للعمال.

تعرض العمال للعنف في ٥١ دولة.

شاران بورو
الأمين العام
الاتحاد النقابي الدولي

ارتفع عدد البلدان التي رفضت أو قيدت حرية التعبير من ٥٤ في عام ٢٠١٩ إلى ٥٦ في عام ٢٠٢٠ ، مع الإبلاغ عن الحالات القصوى في هونغ كونغ وتركيا.

أبرز المعطيات

هذه هي الطبعة السابعة من مؤشر ITUC للحقوق العالمية. ويوثق انتهاكات حقوق العمل المعترف بها دوليا من قبل الحكومات وأرباب العمل.

١٠ أسوأ البلدان للعاملين

بنغلاديش	زيمبابوي
جديد هندوراس	كولومبيا
تركيا	كازاخستان
البرازيل	جديد - مصر
جديد الهند	الفلبينيين

أسوأ منطقة للعاملين

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

انتهاكات حقوق العمال

ارتفع عدد الدول التي أعاقت تسجيل النقابات من ٨٦ دولة في ٢٠١٩ إلى ٨٩ دولة في ٢٠٢٠.



تم اعتقال العمال واحتجازهم في ٦١ دولة



من الدول انتهكت حق الإضراب. [١٢٣ من ١٤٤ دولة]



زادت البلدان التي تم فيها رفض حرية التعبير والتجمع أو تقييدها من ٥٤ في ٢٠١٩ إلى ٥٦ في ٢٠٢٠.



من الدول انتهكت حق المفاوضة الجماعية. [١١٥ من ١٤٤ دولة]



تعرض العمال للعنف في ٥١ دولة.



من الدول استثنت العمال من حق إنشاء النقابات أو الانضمام إليها. [١٠٦ من ١٤٤ دولة]



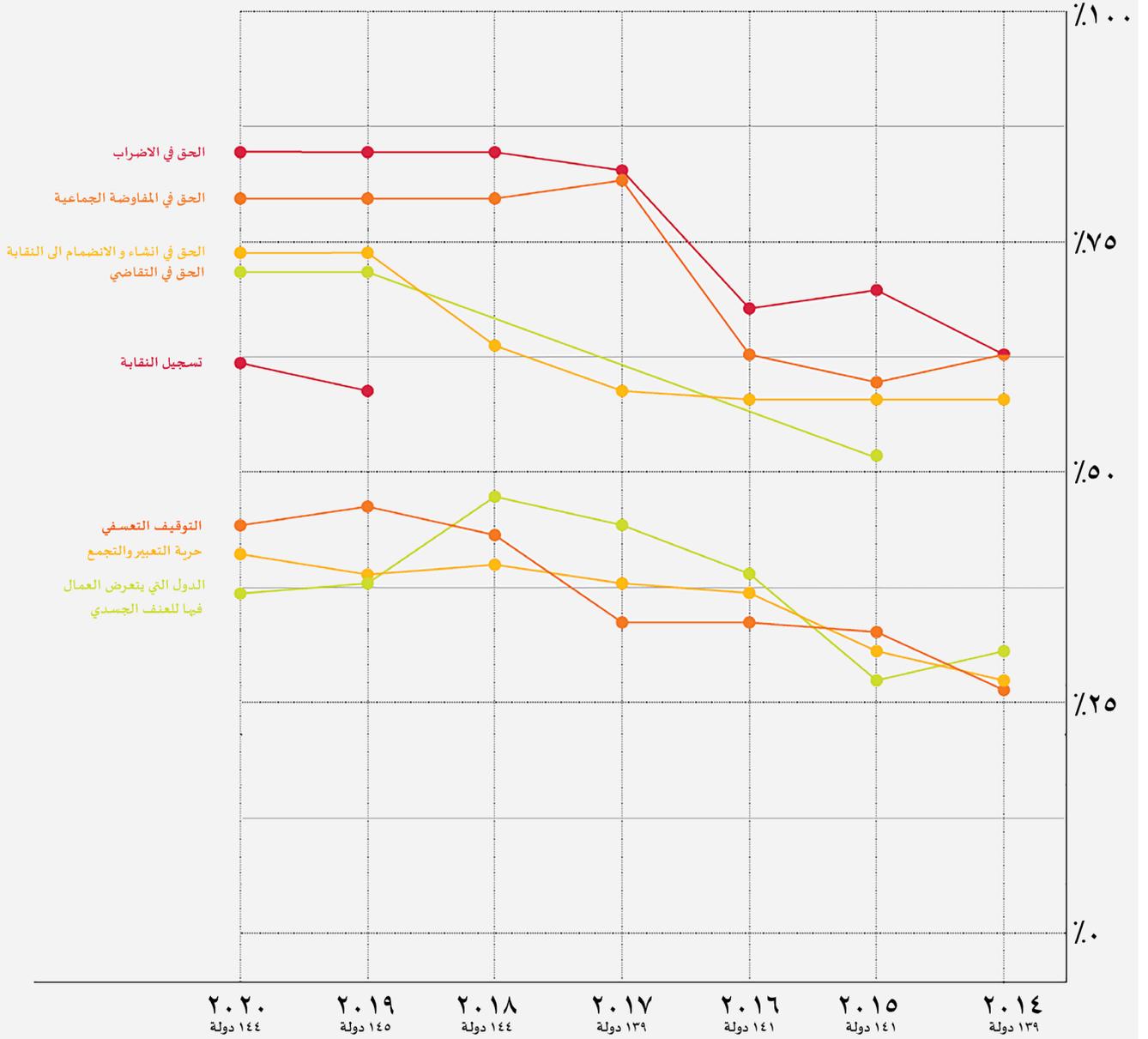
قتل العمال ، بما في ذلك في الاحتجاجات النقابية ، في تسع دول: بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور وهندوراس والعراق والفلبين وجنوب أفريقيا.



من البلدان ، لم يكن للعمال الحق أو واجهوا صعوبات في الوصول إلى العدالة. [١٠٣ من ١٤٤ دولة]



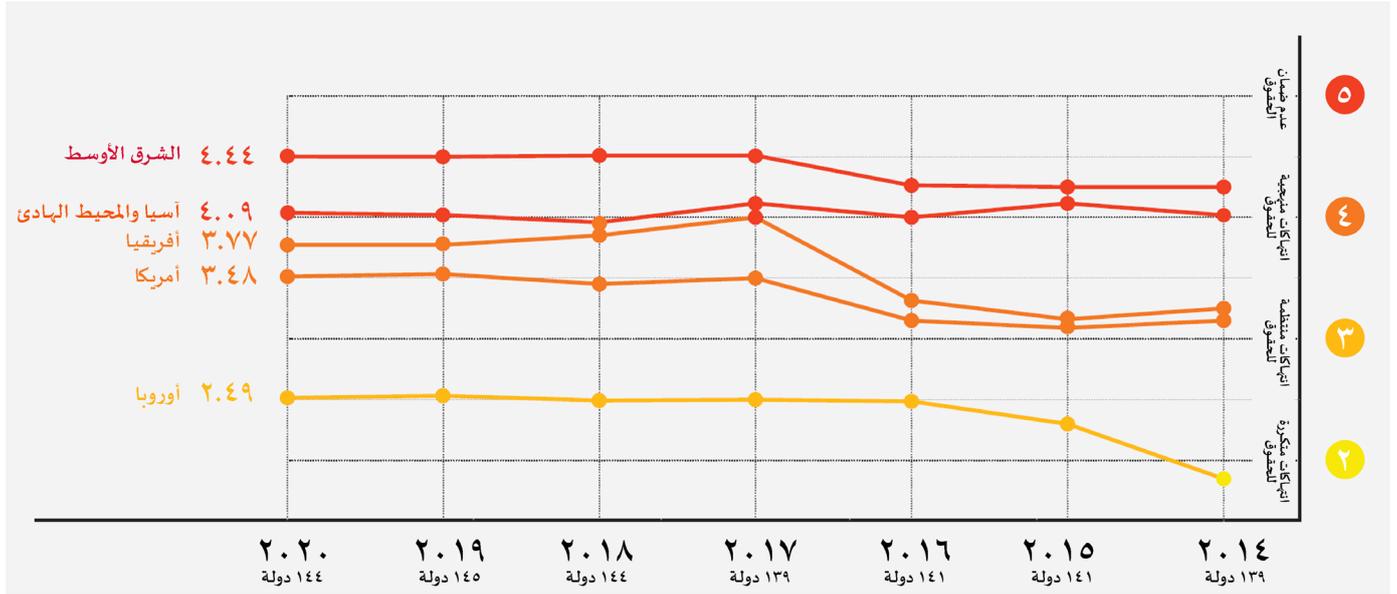
اتجاهات انتهاك الحقوق خلال سبع سنوات



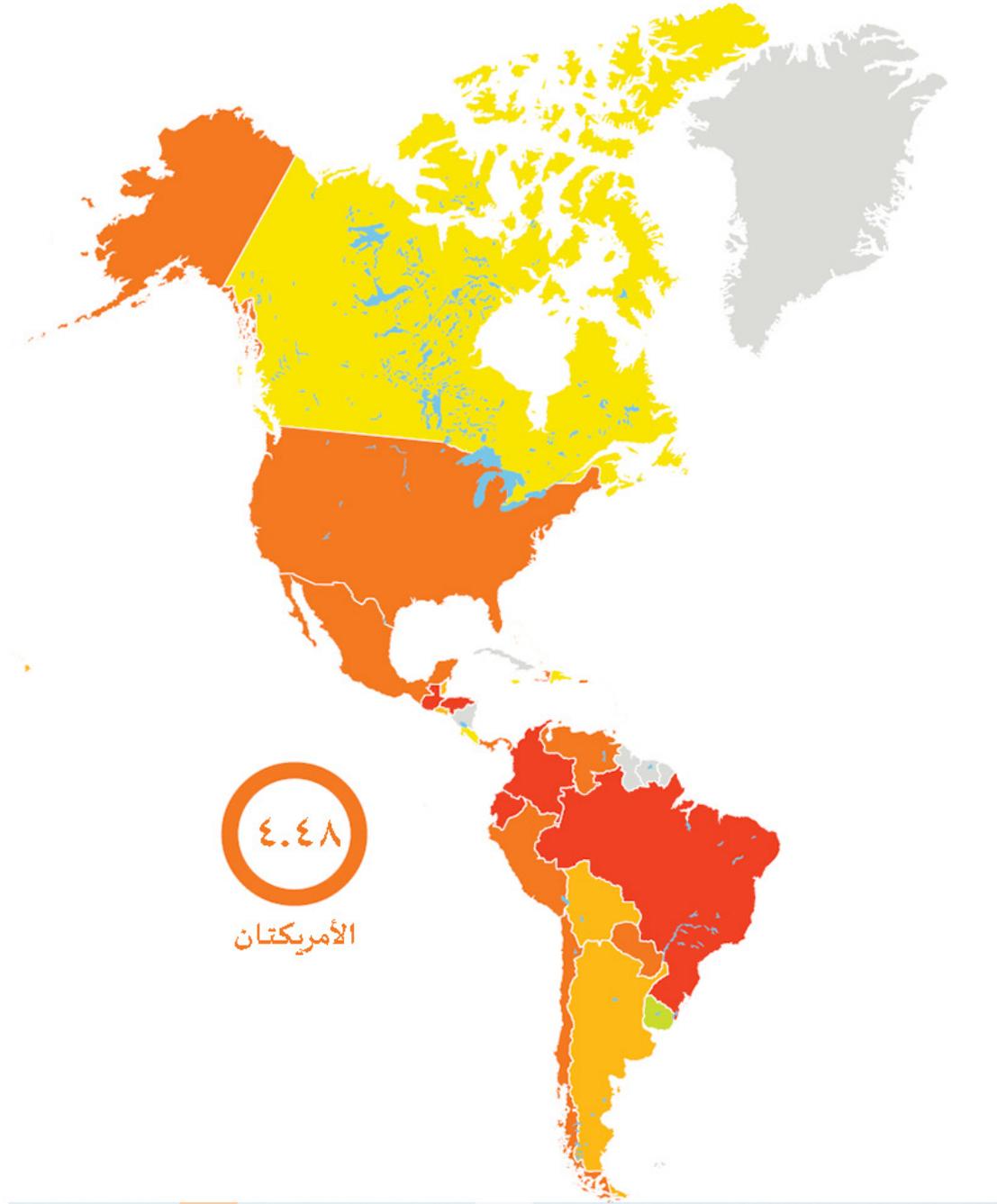
الشركات التي تنتهك حقوق العمال

- الرابطة الوطنية المحدودة للطرق وسائقي السيارات ، ، هولندا ، EasyJet
- أستراليا ، Ryanair ، هولندا
- طيران الخليج ، البحرين ، Transavia ، هولندا
- Petrobas ، البرازيل ، سوبر ماركت Jumbo ، هولندا
- IAMGOLD S.A. ، Norgold S.A. ، Avocet Mining ، هولندا ، Gall & Gall
- PLC and Andover Mining Corporation ، Burkina Faso ، هولندا ، Action سوبر ماركت
- NagaWorld ، كمبوديا ، هولندا ، Lidl سوبر ماركت
- Sorya Transportation ، كمبوديا ، بلدية غازي بابا ، شمال مقدونيا
- Brasseries du Cameroun ، الكاميرون ، وكالة العقارات ، مقدونيا الشمالية
- Jumia ، كوت ديفوار/ ساحل العاج ، جبريني ، فلسطين
- شركة الصين للمهندسة المدنية ، جيبيوتي ، مجموعة العنبتاوي للاستثمار والتنمية ، فلسطين
- الشركة المصرية لصيانة وخدمة السكك الحديدية ، Cayalti للصناعات الزراعية ، بيرو
- مصر
- Orglo ، مصر ، شركة الشرقية للتبغ ، مصر
- محطة السويس للنقل العام ، مصر
- هيئة النقل في فيجي ، فيجي
- Gildan Activewear ، هندوراس
- Chiquita ، هندوراس
- طيران Cathay Dragon ، هونغ كونج
- Pricol ، الهند
- شركة Tamil Nadu لتوليد الكهرباء وتوزيعها ، الهند
- شركة النقل البري في ولاية تيلانجانا ، الهند
- شركة Motherson Automotive Technologies & (Engineering (MATE ، الهند
- Bumi Menara Internusa ، إندونيسيا
- Haft Tappeh لقصص السكر ، إيران
- المجمع الصناعي HEPCO ، إيران
- اسمنت Karun ، إيران
- مطار Jomo Kenyatta الدولي ، كينيا
- مستشفى Kerugoya ، كينيا
- سوبر ماركت Jumbo ، هولندا
- Gall & Gall ، هولندا
- Action سوبر ماركت ، هولندا
- Lidl سوبر ماركت ، هولندا
- بلدية غازي بابا ، شمال مقدونيا
- وكالة العقارات ، مقدونيا الشمالية
- جبريني ، فلسطين
- مجموعة العنبتاوي للاستثمار والتنمية ، فلسطين
- Cayalti للصناعات الزراعية ، بيرو
- كوكا كولا ، الفلبين
- NutriAsia ، الفلبين
- شركة تصنيع منتجات (Pepmaco) ، (Peerless) الفلبين
- شركة Pioneer Float Glass Manufacturing Inc. الفلبين ،
- ميناء جدينيا ، بولندا
- Anglo American Platinum ، جنوب أفريقيا
- ArcelorMittal ، جنوب أفريقيا
- سكة حديد الدولة في تايلاند ، تايلاند
- WASA ، ترينيداد وتوباغو
- بلدية إزمير أليجا ، تركيا
- Deliveroo ، المملكة المتحدة

الاتجاهات الإقليمية لمدة سبع سنوات



يصور مؤشر ITUC للحقوق العالمية أسوأ دول العالم للعمال من خلال ترتيبها على مقياس من ١ إلى ٥+ على درجة احترام حقوق العمال. يتم تسجيل الانتهاكات كل عام من أبريل إلى مارس. تم نشر المعلومات التفصيلية التي تكشف عن انتهاكات حقوق العمال في كل دولة في استطلاع ITUC الموجود على survey.ituc-csi.org.



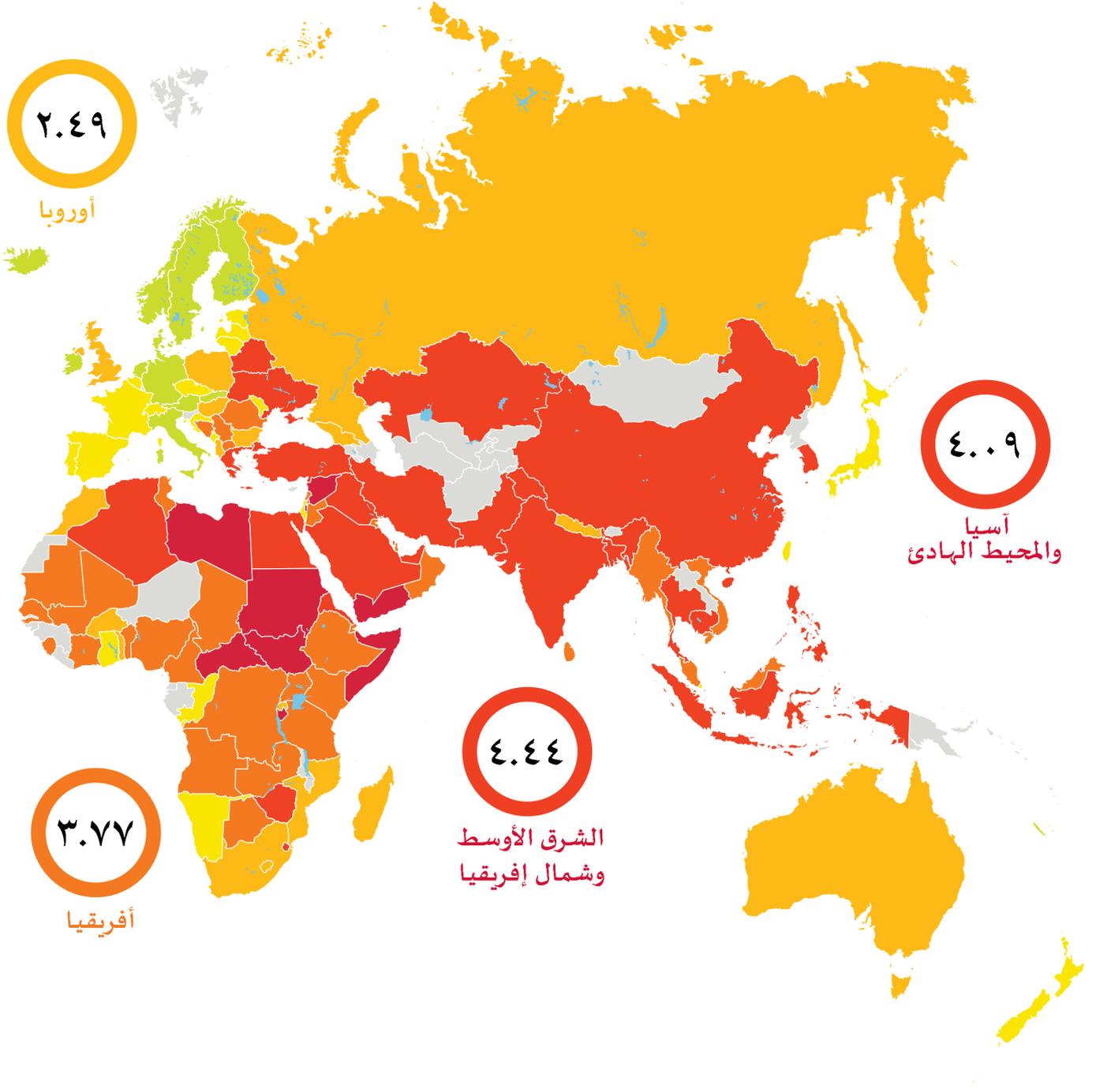
* تم تصنيف قطر آخر مرة في عام ٢٠١٨. وكانت البلاد تمر بفترة إصلاح تشريعي سريع في عام ٢٠١٩ ولم يتم تصنيفها في مؤشر ITUC العالمي للحقوق لعام ٢٠١٩.

التقييمات الأسوأ:

- ٥ باكستان
- ٤ الأردن
- ٤ أفزويلا
- ٣ جنوب أفريقيا
- ٣ الطوغو

التقييمات المحسنة:

- ٤ فيتنام
- ٤ قطر
- ٤ سيرايلون
- ٣ الأرجنتين
- ٢ غانا
- ٢ ناميبيا
- ٢ اسبانيا
- ٢ كندا



5+ لا يوجد ضمان للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون

- 5 لا يوجد ضمان للحقوق
- 4 الانتهاكات المنهجية للحقوق
- 3 الانتهاكات المنتظمة للحقوق
- 2 الانتهاكات المتكررة للحقوق
- 1 انتهاكات متفرقة للحقوق
- لا يوجد بيانات

تقييم الدول لسنة ٢٠٢٠

التقييم +٥

لا يوجد ضمان للحقوق بسبب انهيار سيادة القانون

•	ليبيا	•	•	جمهورية افريقيا الوسطى	•	•	بوروندي	•
•	جنوب السودان	•	•	الصومال	•	•	فلسطين	•
•	اليمن	•	•	سوريا	•	•	السودان	•

التصنيف ٥

لا يوجد ضمان للحقوق

•	إندونيسيا	•	↗	الباكستان	•	•	أفغانستان	•
•	أوكرانيا	•	•	روسيا البيضاء	•	•	إريتريا	•
•	كولومبيا	•	•	هندوراس	•	•	جمهورية كوريا	•
•	إيران	•	•	الفلبين	•	•	الجزائر	•
•	الامارات العربية المتحدة	•	•	البرازيل	•	•	إسواتيني	•
•	إكوادور	•	•	هونغ كونغ	•	•	الكويت	•
•	العراق	•	•	تايلاند	•	•	البحرين	•
•	زمبابوي	•	•	كمبوديا	•	•	اليونان	•
•	مصر	•	•	الهند	•	•	لاوس	•
•	كازاخستان	•	•	تركيا	•	•	بنغلادش	•
•		•	•	الصين	•	•	غواتيمالا	•

التصنيف ٤

الانتهاكات المنهجية للحقوق

•	بيرو	•	•	الكاميرون	•	•	أنغولا	•
•	سيرلانكا	•	•	فيجي	•	•	جمهورية الكونغو الديمقراطية	•
↗	فنزويلا	•	•	ميانمار	•	•	لبنان	•
↘	دولة قطر	•	•	تشاد	•	•	بنين	•
•	تنزانيا	•	•	هايتي	•	•	ماليزيا	•
↘	فيتنام	•	•	نيجيريا	•	•	بوليفيا	•
•	رومانيا	•	•	تشيلي	•	•	ساحل العاج	•
•	ترينداد وتوباغو	•	↗	الأردن	•	•	مالي	•
•	زامبيا	•	•	مقدونيا الشمالية	•	•	البوسنة والهرسك	•
•	السنگال	•	•	كينيا	•	•	جيبوتي	•
•	تونس	•	•	سلطنة عمان	•	•	موريتانيا	•
•	صربيا	•	•	بنما	•	•	بوتسوانا	•
•	أوغندا	•	↘	سيراليون	•	•	اثيوبيا	•
•		•	•	الولايات المتحدة الامريكية	•	•	المكسيك	•

التصنيف ٣

انتهاكات منتظمة لحقوق

•	موريشيوس	•	•	بولندا	•	•	•	ألبانيا	•
→	جنوب افريقيا	•	•	جزر الهماس	•	•	•	جورجيا	•
•	بوركينافاسو	•	•	ليبيريا	•	•	•	النيبال	•
•	المغرب	•	•	روسيا الاتحادية	•	✓	•	الأرجنتين	•
→	الطوغو	•	•	بليز	•	•	•	هنغاريا/ المجر	•
•	السلفادور	•	•	مدغشقر	•	•	•	الباراغوي	•
•	موزمبيق	•	•	رواندا	•	•	•	أستراليا	•
•	المملكة المتحدة	•	•	بلغاريا	•	•	•	ليسوتو	•

التصنيف ٢

الانتهاكات المتكررة لحقوق

✓	إسبانيا	•	•	نيوزيلندا	•	•	•	بربادوس	•
•	جمهورية التشيك	•	•	جمهورية الكونغو	•	•	•	فرنسا	•
•	ليتوانيا	•	•	جامايكا	•	•	•	المونتينيغرو جمهورية الجبل	•
•	سويسرا	•	•	البرتغال	•	•	•	الاسود	•
•	جمهورية الدومنيكان	•	•	كوستاريكا	•	•	•	بلجيكا	•
•	ملاوي	•	•	اليابان	•	✓	•	غانا	•
•	تايوان	•	•	سنغافورة	•	✓	•	ناميبيا	•
•	إستونيا	•	•	كرواتيا	•	✓	•	كندا	•
•	مولدوفا	•	•	لاتفيا	•	•	•	إسرائيل	•

التصنيف ١

انتهاكات متفرقة لحقوق

•	السويد	•	•	أيرلندا	•	•	•	النمسا	•
•	ألمانيا	•	•	سلوفاكيا	•	•	•	أيسلندا	•
•	هولندا	•	•	فنلندا	•	•	•	النرويج	•
•	الأوروغواي	•	•	إيطاليا	•	•	•	الدنمارك	•

مقارنة مع نتيجة ٢٠١٩:

لا يوجد تغيير أو جديد في عام ٢٠٢٠



التصنيف الأسوأ

التصنيف المحسن

أسوأ منطقة في العالم

المقياس	٢٠٢٠	المنطقة
(٤) انتهاكات منهجية للحقوق من (٥) لا ضمان للحقوق	٤,٤٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٨ دولة
(٤) انتهاكات منهجية للحقوق ل (٥) لا ضمان للحقوق	٤,٠٩	منطقة آسيا - المحيط الهادي ٢٣ دولة
(٣) انتهاكات منتظمة للحقوق من (٤) انتهاكات منهجية	٣,٧٧	منطقة أفريقيا ٣٩ دولة
(٣) انتهاكات منتظمة للحقوق من (٤) انتهاكات منهجية	٣,٤٨	الأمريكتين ٢٥ دولة
(٢) انتهاكات متكررة للحقوق من (٣) انتهاكات منتظمة	٢,٤٩	منطقة أوروبا ٣٩ دولة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقصاء العمال من حماية العمل
في حين قامت قطر بحلّ نظام الكفالة ، لا تزال دول أخرى في المنطقة تعتمد بشكل كبير على نظام العبودية الحديث هذا وحافظت على استثناء المهاجرين ، الغالبية العظمى من القوى العاملة ، من الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية. في الإمارات العربية المتحدة ، مثلت العمالة الاجنبية ٨٩٪ من القوى العاملة في عام ٢٠٢٠. وبموجب نظام الكفالة ، فإن أي محاولة للهروب أو الفرار من صاحب عمل في الإمارات العربية المتحدة يعاقب عليها القانون. يتم سجن العمال الهاربين ، وترحيلهم ، ويواجهون تكاليف مالية كبيرة ، بما في ذلك تسديد أرباب عملهم مقابل رسوم الكفالة دون تلقي الرواتب المكتسبة. كانت المملكة العربية السعودية تمر بفترة من التغيير التشريعي السريع بين أبريل ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠ ولم يتم تصنيفها في مؤشر ITUC العالمي للحقوق لعام ٢٠٢٠ بينما يتم تمرير هذه الإصلاحات إلى قانون وتنفيذها.

في لبنان ، تم توظيف أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ عاملة منزلية مهاجرة ، من دول أفريقية وآسيوية ، في أسر خاصة

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسوأ منطقة في العالم بالنسبة لحقوق العمال بمتوسط تقييم يبلغ ٤,٤٤.

كانت المنطقة تعاني من الصراع وانهيار سيادة القانون بحيث لا يمكن ضمان حقوق العمل الأساسية في دول مثل فلسطين وسوريا واليمن وليبيا.

تعرض ٥٠٪ من العمال لهجمات عنيفة في ٥٠٪ من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



شهر واحد فقط من إطلاق سراحه من اعتقال سابق في ديسمبر ٢٠١٨. نشر باكشي رسالة كتب فيها عن التعذيب الذي تعرض له خلال فترة اعتقاله الأولى. بعد عدة احتجاجات نظمها زملاؤه وعقب مكالمات دولية ، تم إطلاق سراح إسماعيل باكشي أخيراً في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩.

حظر الإضراب والتجمع

في العراق ، قتل أكثر من ٦٠٠ متظاهر على أيدي القوات الحكومية في أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٩ خلال احتجاجات واسعة النطاق ، بدعم من مؤتمر الاتحادات والنقابات العمالية العراقية ، داعين إلى الوظائف وتحسين الخدمات الاجتماعية ووضع حد لفساد الدولة الواسع الانتشار. خلال الاحتجاجات ، هاجمت قوات الأمن الحكومية المتظاهرين باستخدام الذخيرة الحية والمتفجرات وقنابل الصوت. كما تم اعتقال ٨١ شخصاً على الأقل خلال الاحتجاجات.

تم تقييد حرية التجمع إلى حد كبير في المنطقة حيث حظرت ١٣ دولة من أصل ١٨ دولة الاحتجاجات والإضرابات أو قمعتها. في البحرين ، تم حظر مواكب عيد العمال لسنوات ، على الرغم من الطلبات المتكررة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. أما في المغرب ، فقد قامت قوات الشرطة بتفريق احتجاجات المعلمين بعنف في مارس / آذار وأيار / مايو ٢٠١٩.

انتهاكات حقوق العمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استبعدت جميع البلدان الـ ١٨ العمال من الحق في إنشاء نقابة أو الانضمام إليها.



١٧ من ١٨ دولة انتهكت الحق في المفاوضة الجماعية.



جميع الدول الـ ١٨ انتهكت حق الإضراب.



في عام ٢٠٢٠. وقد تم الكشف عن تقارير مروعة عن الانتهاكات ، مثل حالة عاملة منازل فلبينية تبلغ من العمر ٢٨ عامًا ، حليمة أبه ، التي جاءت إلى لبنان في عام ٢٠٠٧ ، تاركة وراءها زوجها وثلاث بنات ، براتب شهري موعود بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي. تعرضت حليمة طوال عشر سنوات للضرب والاعتداء النفسي على أساس يومي ، وكان أصحاب عملها بحبسها في غرفة للنوم كل ليلة قبل بداية اليوم التالي. أدت المخاوف بشأن الاستغلال ونقص الحماية القانونية لعاملات المنازل المهاجرات في لبنان إلى قيام عدد من الدول المرسله ، بما في ذلك إثيوبيا ونيبال والفلبين ، بفرض حظر على مواطنيها من السفر للعمل كعاملات منازل في لبنان.

تفكيك النقابات المستقلة والهجمات العنيفة على العمال

في الجزائر ومصر ، كانت معظم النقابات المستقلة لا تزال غير قادرة على العمل حيث رفضت السلطات منحهم الاعتراف ، في حين واجه قادة النقابات البارزون اضطهاد الدولة. في مصر ، لا تزال ٢٧ نقابة مستقلة على الأقل تسعى إلى التسجيل لدى السلطات ، بعد حلها التعسفي في مارس ٢٠١٨. في الجزائر ، أغلقت السلطات مكاتب CGATA إدارياً في ٣ ديسمبر ٢٠١٩ ، دون أي سبب. علاوة على ذلك ، تم اعتقال قدور شويشة ، العضو التنفيذي في CGATA ، لفترة وجيزة في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩ في وهران لمشاركته في اعتصام سلمي يدعو إلى الإفراج عن المعارضين السياسيين. في ٩ ديسمبر ٢٠١٩ ، عندما عاد إلى مركز الشرطة لاستعادة هاتفه الخليوي ، الذي تمت مصادرته ، تم اعتقاله مرة أخرى بتهمة زائفة ، وحوكم بإجراءات موجزة في اليوم التالي وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد.

في إيران ، تعرض عشرات العمال للضرب والاعتقال على أيدي قوات الأمن خلال مظاهرات في مجمع HEPCO الصناعي في أراك وفي مصنع هافت تابی قصب السكر. إسماعيل باكشي ، ناشط عمالي بارز من نقابة عمال هافت تابه ، قُبض عليه في ٢٠ يناير ٢٠١٩ ، بعد

قمع الإضرابات والاحتجاجات

في الفلبين ، قام ضباط من الشرطة الوطنية بتفريق خط اعتصام شركة تصنيع منتجات Peerless (بيباكو) في كالامبا ، لاغونا ، واعتقلوا ١٨ عاملاً في ١٩ أغسطس ٢٠١٩. تم إلقاء العمال في شاحنة تابعة للشرطة ونقلوا إلى سجن مدينة كالامبا ، دون أي تفسير للتهمة الموجهة ضدهم. وقد احتُجزوا طوال الليل وأُطلق سراحهم في اليوم التالي.

في نيبال ، كان قادة النقابات من نقابة الصحفيين النيباليين واتحاد الصحفيين النيباليين من بين تسعة صحفيين اعتقلوا في ١٦ سبتمبر ٢٠١٩ حيث احتجوا على فقدان الوظائف في كاتماندو. في الهند ، أُلقت الشرطة القبض على أكثر من مائتي عامل مضرب من Motherson Automotive Technologies & Engineering (MATE) ، الواقعة في Sriperumbudur ، وهي مركز صناعي على بعد ٤٠ كيلومتراً من تشيناي ، في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ عندما نظموا مسيرة احتجاجية أمام نائب مكتب مفوض العمل (DLC) في Irunkatukotai للمطالبة بالاعتراف بنقاباتهم العمالية المشكلة حديثاً.

في هونغ كونغ ، استخدمت الشرطة عنقاً غير ملائم ضد المتظاهرين ، بما في ذلك ١٩ طلقة حية ، و ١٥٩٧٢ طلقة من الغاز المسيل للدموع وعشرات الآلاف من الرصاص المطاطي ، والرصاص الإسفنجي وقذائف أكياس الفول في انتهاك صارخ للقوانين الدولية. تم اعتقال ٦٩٤٣ متظاهراً على الأقل لمشاركتهم في تجمعات واحتجاجات. وبحسب ما ورد تعرض المتظاهرون للتعذيب والاعتداء الجنسي وتعطيل وصولهم إلى المحامين أثناء الاحتجاز.

مرة أخرى اتبعت منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها ثاني أسوأ منطقة في العالم لحقوق العمال. متوسط التقييم للبلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو ٤,٠٩ ، بزيادة عن متوسط العام الماضي البالغ ٤,٠٨.

في عام ٢٠٢٠ ، ظل العمال وأعضاء النقابات وزعمائها عرضة للعنف الشديد والترهيب والتمييز ضد النقابات من الحكومات وأصحاب العمل على حد سواء. تم قمع الإضرابات والاحتجاجات بوحشية ، في حين تم القبض على قادة نقابيين بارزين بتهمة ملفقة وحكم عليهم بالسجن المؤبد في عدة دول.

٧٤٪ من العمال لم يكن لديهم أو تعرضوا لعقبات للوصول إلى العدالة في ٧٤٪ من البلدان.



انتهاكات حقوق العمال في آسيا والمحيط الهادئ

من الدول استثنيت العمال
من الحق في تأسيس نقابة أو
الانضمام إليها



من الدول انتهكت حق المفاوضات
الجماعية



٢٠ من ٢٣ دولة انتهكت حق
الإضراب



نحن نختار الحياة «: المتظاهرون في كالي ، كولومبيا ينددون
قتل قادة المجتمع المدني. كولومبيا هي واحدة من
أسوأ عشرة بلدان للعمال.
خوان باريتو / وكالة الصحافة الفرنسية

اعتقالات قادة النقابات

في كمبوديا ، أصدرت محكمة بلدية بنوم بنه
استدعاءات جديدة ضد آث ثورن ، رئيس الاتحاد
العمالي الكمبودي ، للرد على تهمة ناشئة عن احتجاج
عام ٢٠١٣ في مصنع في منطقة مينشي. طُلب من
السيد ثورن المثول أمام المحكمة في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩
للإجابة على أسئلة حول الاحتجاج ، والتي تحولت إلى
عنف أمام SL Garment Factory في ١ نوفمبر ٢٠١٣.
واجه السيد ثورن اتهامات بالتحريض على ارتكاب
جريمة ، على الرغم من حقيقة أن المالك لمصنع SL
سحب الدعوى في عام ٢٠١٥.

في فيجي ، أُلقي القبض على فيليكس أنتوني ، السكرتير
الوطني لمؤتمر نقابات عمال فيجي (FTUC) ، في ١ مايو
٢٠١٩ ، مع حوالي ٣٠ نقابياً آخرين ، أثناء مشاركته
في اجتماع ثلاثي مع الحكومة ، رابطة أصحاب العمل.
وممثلي منظمة العمل الدولية في سوا. وقد أُطلق
سراحه فيما بعد. ومع ذلك ، ظل متهماً بـ «السلوك
الضار» و «إثارة القلق العام» للتحديث إلى صحفي
حول انتهاء عقود العمال في سلطة المياه. في مايو ٢٠١٩
، أنهت هيئة المياه في فيجي أكثر من ٢٠٠٠ عقد عمل
، مما أدى إلى احتجاجات واعتقال النقابيين وأعضاء
النقابات ، بما في ذلك السيد أنتوني.

في الصين ، أُلقي القبض على العشرات من النشطاء
العماليين لأسباب زائفة في عام ٢٠١٩. في ٢٠ يناير
٢٠١٩ ، اعتقلت الشرطة في شننتشن وقوانغتشو
 وخمسة من النشطاء العماليين البارزين ، تشانغ زيرو
 ، جيان هوي ، سونغ جيا هوي ، وو جويجون و هي يوان
 تشنغ. تشانغ تشا. ورفض السماح لهم بقاء محامهم.
في ٥ مارس ٢٠١٩ ، تم التأكيد على أن الخمسة جميعاً
تم اعتقالهم رسمياً بتهمة «جمع حشد لزعزعة النظام
الاجتماعي». حتى فبراير / شباط ٢٠٢٠ ، ما زالوا رهن
الاعتقال دون محاكمة ، ومن المرجح أن يواجهوا فترات
سجن طويلة.

زيادة العنف وتفكيك النقابات المستقلة

في زيمبابوي ، تم اختطاف رئيس جمعية أطباء مستشفى زيمبابوي (ZHDA) ، والدكتور بيتر ماغومبي ، ورئيس اتحاد المعلمين الريفيين في زيمبابوي (ARTUZ) ، أوبرت ماسارور ، وضربهم وتعذيبهم. وقد شجبوا كلاهما المضايقة والاضطهاد من قبل قوات الأمن. في جنوب أفريقيا ، قُتل اثنان من قادة النقابات في عام ٢٠١٩: Tshililo Tshimangadzo Mositho ، الرئيس الإقليمي السابق لـ SAMWU في Limpopo ، و Tshisahulu ، نائب سكرتير المقاطعة لنقابة عمال بلدية جنوب إفريقيا (SAMWU) في Limpopo.

تم سحق الإضرابات بوحشية في إيسواتيني ، حيث أطلقت قوات الشرطة الذخيرة الحية خلال مسيرة لـ ٨٠٠٠ من موظفي الخدمة العامة في مانزيني في ٢ أكتوبر ٢٠١٩. أصيب عشرة عمال. ومسيرة أخرى حضرها ٣٥٠٠ موظف حكومي في ٢٥ سبتمبر احتجاجاً على انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد ، قامت الشرطة بتفريقها بعنف بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وخرطوم المياه ، مما أدى إلى إصابة خمسة عشر عاملاً بجروح بالغة.

في السودان ، تم حل جميع النقابات والجمعيات المهنية بموجب مرسوم صادر عن مجلس السيادة ، والذي صادر أيضاً جميع ممتلكات النقابات وأصولها. كما أعلن المجلس عن قراره بمراجعة القوانين النقابية والإعداد لانتخابات جديدة لقادة النقابات العمالية بموجب هذه القوانين الجديدة. داهمت الشرطة مكثبي الاتحاد العام لنقابات عمال السودان واتحاد الصحفيين السودانيين.

في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان والسودان ، لا يزال ملايين الأشخاص محرومين من الحماية الأساسية بسبب النزاعات الداخلية التي ابتليت بها هذه البلدان. تصاعد العنف ضد قادة النقابات البارزين وقمع القمع ضد المضربين والمتظاهرين ، في حين تم فرض حظر على الإضرابات والاحتجاجات في السنغال.

تعرض العمال للعنف في ٤١٪ من البلدان



اعتقال قادة النقابات والعمال

في كينيا ، تم سجن قادة نقابة عمال الطيران الكيني ، بما في ذلك الأمين العام موسى نديما ، في ٦ مارس ٢٠١٩ لدورهم في التحريض على إضراب الموظفين في مطار جومو كينيا الدولي. في كوت ديفوار ، ألقى القبض على العديد من قادة النقابات في القطاعين العام والتعليمي بتهمة «الفوضى العامة» ، بما في ذلك السيدة Sagne Kotchi ، مدرس ومنسق COSEFCI ؛ السيد جونسون زامينا كواسي ، الأستاذ والأمين العام للجنة الوطنية للانتخابات. رافائيل كوامي كوامي ، مدرس وسكرتير عام لـ CESCO ؛ ولوسيان جودالي ، المعلم والسكرتير العام لـ COSEFCI.

تم فصل العمال لانضمامهم إلى النقابات أو المشاركة في الإضرابات في بوركينا فاسو والكاميرون وإثيوبيا وليسوتو ونيجيريا.

انتهاكات حقوق العمال في أفريقيا

٩٥٪ من البلدان تستثني العمال من الحق في إنشاء نقابة أو الانضمام إليها.



٩٧٪ من الدول انتهكت حق المفاوضة الجماعية



٣٨ من ٣٩ دولة انتهكت حق الإضراب.



مسيرة الموظفين والمدرسين خلال المسيرة شوارع مبابان ، الأسواتي يطالبون بأجر ترتفع. وبعد أيام قليلة أطلقت الشرطة الرصاص الحي متظاهرين في مانزيني ، مما أدى إلى إصابة عشرة عمال.

Mongi Zulu / AFP

الهجمات على النقابيين

تم اغتيال العديد من قادة النقابات في البرازيل وهندوراس وكولومبيا ، بينما تلقى العديد منهم تهديدات بالقتل وتعرضوا لاعتداءات جسدية. وتفاقم الوضع في هذه البلدان بسبب عدم اتخاذ السلطات إجراءات كاملة للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقتها قضائياً ، وترك النقابيين وأسرههم بدون حماية أو تعويضات .

في كولومبيا وحدها ، قُتل أربعة عشر نقابياً بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وكان آخر ضحايا هذه السلسلة من الجرائم العنيفة هو النقابي أليكسيس فيرجارا ، الذي قتل بالرصاص في ١٠ مارس ٢٠٢٠ على أيدي مهاجمين مجهولين بعد وقت قصير من انتهاء عمله في اليوم ، في منطقة كالتو في كاوكا. كان أليكسيس مندوباً في اتحاد SINTRAINCABAÑA ، الذي يمثل العمال في صناعة قصب السكر. كان عمل أليكسيس في النقابة يركز على الحملات حول حماية حقوق العمل وتنسيق العلاقات بين النقابات المختلفة.

واجه العمال في الأمريكتين عنفًا شديدًا وقمعًا. وقد قوبلت المظاهرات الحاشدة ضد سياسات التراجع الاجتماعي بوحشية شديدة من جانب الشرطة في حين أعلنت الحكومات حالة الطوارئ في بوليفيا وشيلي وإكوادور.

أصبحت الأمريكتان أكثر الأماكن فتكًا بالعمال. توجد ستة من الدول التسع (بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والإكوادور وهندوراس) في مؤشر ITUC للحقوق العالمية حيث قُتل أعضاء النقابات في الأمريكتين.



القمع العنيف للاحتجاجات والإضرابات

انتهاك حقوق العمال في الأمريكتين

في عام ٢٠١٩ ، اهتمت العديد من الدول في الأمريكتين بسبب ردود الحكومة الوحشية على الحركات الاجتماعية التي احتجت على السياسات الانتكاسية اجتماعيا والانقلابات السياسية. قوبلت المظاهرات الحاشدة في بوليفيا وشيلي والإكوادور ، والتي دعمتها بنشاط النقابات العمالية ، بوحشية شديدة من قبل الشرطة ، مما أدى إلى وفاة العديد من المتظاهرين.

في تشيلي ، قُتل ٢٣ شخصًا على الأقل في احتجاجات مناهضة للحكومة وأصيب ٢٣٠٠ ، وأُعتقت العشرات من قذائف غير قاتلة. وفي بوليفيا ، قُتل ٣١ متظاهراً على الأقل خلال المظاهرات. في الإكوادور ، استجابت الحكومة للاحتجاجات الضخمة ضد التخفيضات بعيدة المدى بإعلان حالة الطوارئ. تم إرسال شرطة مكافحة الشغب الثقيلة ضد المتظاهرين. وقُبض على مئات الأشخاص وقتل شخص واحد على الأقل وأصيب ٧٣ بجراح بالغة.

في جمهورية الدومينيكان ، تم قمع إضراب نظم في قطاع البناء بعنف من قبل قوات الشرطة ، التي استخدمت الذخيرة الحية والرصاص المطاطي. أصيب اثنان من المتظاهرين بجروح خطيرة. وفي الأرجنتين ، قامت الشرطة بتفريق إضراب نظم في قطاع الكهرباء في قرطبة بعنف باستخدام الرصاص المطاطي. وأصيب عدد من المضربين بينما تم اعتقال آخرين واحتجازهم لفترات وجيزة. في بيرو ، مُنع العمال من اتخاذ إجراءات حيث أعلنت الإدارة بشكل غير قانوني عدة إضرابات غير قانونية ، خاصة في قطاعي التعدين والقطاع العام.

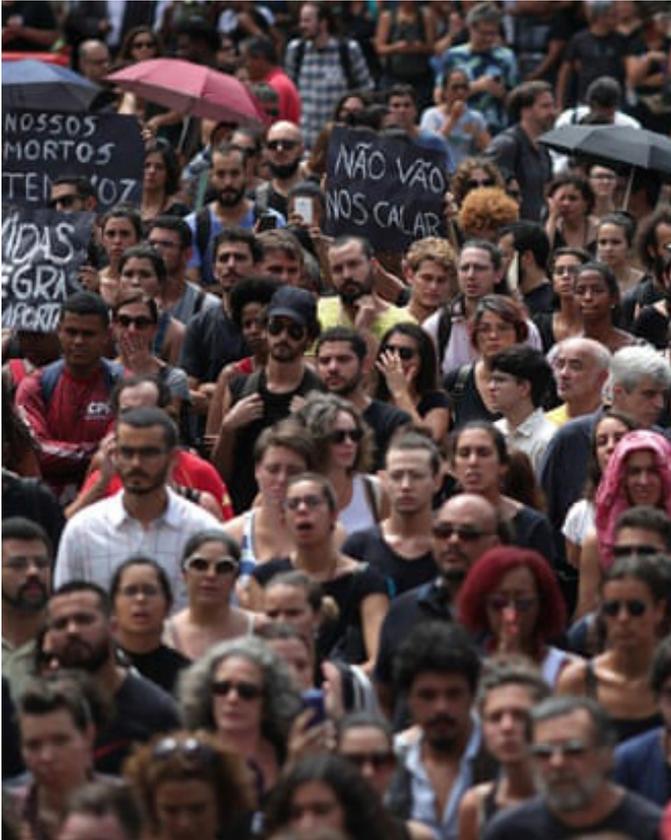
من الدول تستبعد العمال من الحق في تأسيس نقابة أو الانضمام إليها.



من الدول انتهكت حق المفاوضة الجماعية.



١٨ من ٢٥ دولة انتهكت حق الإضراب.



الشعب العامل من مختلف أنحاء المجتمع البرازيلي يدعو لتغيير السياسة الاقتصادية. عدة نقابات اغتيلت القادة في البرازيل ، دون أي عمل من قبل السلطات للتحقيق في عمليات القتل. Mateus Bonomi عبر وكالة فرانس برس

اعتقالات أثناء الاحتجاجات وعرقلة الإضرابات

في فرنسا ، تم قمع الحركات الاجتماعية الجماعية ضد إصلاح المعاشات التقاعدية في أواخر ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بعنف من قبل الشرطة ، التي استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.

تم اعتقال واحتجاز العديد من الأشخاص بشكل تعسفي ، بما في ذلك زوجة الأمين العام للنقابة العامة للصحفيين التونسيين ، التي تم نقلها إلى مركز الشرطة بينما كانت تتظاهر بسلام في باريس. تم مدهمة العديد من مكاتب نقابات الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل CFDT وتخريبها من قبل رجال ملثمين في باريس وديجون في ديسمبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠.

في هولندا ، منحت المحكمة التي تقدمت بشكوى من قبل EasyJet بشأن نزاع اتفاق جماعي مع نقابة الشركة ، طلب الشركة بفرض فترة أطول من الإخطار لإجراءات الإضراب. ثم استخدمت EasyJet هذا التأخير لنقل ١٤ طيارًا من بلجيكا ليحلوا محل الطيارين الهولنديين الخمسة عشر المضربين ويديرون رحلاتهم.

في العديد من الدول الأوروبية ، تم كبح الحركات والإضرابات الاجتماعية من قبل السلطات ، مما أدى إلى اعتقالات تعسفية وبعض العنف ، بينما في بعض دول أوروبا الشرقية ، كانت الحركات النقابية المستقلة لا تزال تتعرض للقمع الشديد.

تم اعتقال العمال واحتجازهم في ٢٦٪ من دول أوروبا.



انتهاكات حقوق العمال في أوروبا

انتهاكات حقوق العمال في أوروبا

٣٨٪

من الدول انتهكت حق المفاوضة
الجماعية.

٥٦٪

من الدول انتهكت حق الإضراب.

٧٦٪

مقاضاة قادة النقابات

في ٧ يناير ٢٠٢٠ ، أيدت محكمة النقض في بلجيكا إدانة برونو فيرلايكت ، رئيس فرع أنتويرب في Algemene Centrale فرع الصناعة من ABVV-FGTB ، لعرقلة صادمة لحركة المرور خلال إضراب عام. في حين لم يكن بالإمكان إثبات أي عمل فردي ، حملت المحكمة Verlaeckt المسؤولية فقط عن دوره في تنظيم الإضراب. لم تفرض عقوبة. ومع ذلك ، حدد هذا القرار المسار لمزيد من الإدانات حيث قررت المحكمة الإصلاحية في لبيج ملاحقة ١٧ شخصًا بتهمة مماثلة لإضراب عقد في أكتوبر ٢٠١٥ ، بما في ذلك تيري بودسون ، الأمين العام للاتحاد العام البلجيكي للعمل Walloon FGTB ؛ أنطونيو فانارا ، السكرتير الإقليمي لفرع المعادن للاتحاد العام البلجيكي للعمل ABVV-FGTB ؛ وجياني أنجيلوتشي ، ممثل اتحاد العمال ABVV-FGTB في FN Herstal.

في أوروبا الشرقية ، ظل عدد من قادة النقابات البارزين يخضعون لقيود صارمة على حريتهم في التنقل بعد ملاحقتهم بتهمة ملفقة وحكم عليهم بشدة. في بيلاروسيا ، تمت مقاضاة جينادي فيدينيتش وإيغور كومليك ، وهما زعيمان في نقابة عمال صناعة الراديو والإلكترونيات البيلاروسية (REP) ، في عام ٢٠١٨ بتهمة التهريب الضريبي وحكم عليهما بالسجن أربع سنوات مع وقف التنفيذ وحظر احتجاز كبار مناصب لمدة خمس سنوات. بعد مرور عامين ، لا يزال فيدينيتش وكومليك تحت أمر الإقامة الجبرية الصارم: يجب أن يكونا في منزلهما من الساعة ٧ مساءً. حتى الساعة ٦ صباحًا في أيام الأسبوع ، ليس لديهم الحق في مغادرة منزلهم في عطلات نهاية الأسبوع وليس لديهم الحق في مغادرة مينسك. في كازاخستان ، لا تزال لاريسا خاركوفا ، الرئيسة السابقة لاتحاد العمال الكازخستاني CNTUK ، تحت أمر الإقامة الجبرية ، في حين تمت محاكمة إيرلان بالتاباي وسجنه مرتين في عام ٢٠١٩. حاليًا ، لا يُسمح له بالتورط في أي نشاط نقابي للسنوات السبع القادمة.



في فرنسا ، مظاهرات حاشدة وسلمية ضد إصلاح نظام المعاشات قمع بعنف من قبل الشرطة نيكولاس بورتوي / هانزلوكاس عبر وكالة فرانس برس

الانتقام من العمال المضربين

عندما أُضرب ٥٠٠٠٠ عامل ملابس في ديسمبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩ ، احتجاجًا على الأجور ، تم فصل ما لا يقل عن ٧٥٠ في أعقاب ذلك مباشرة ، في حين أصيب أكثر من ٥٠ نتيجة لتدخلات الشرطة الثقيلة. وتبع ذلك مزيد من الانتقام. بحلول فبراير ٢٠١٩ ، فقد أكثر من ١١٦٠٠ عامل وظائفهم. بين أبريل ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠ ، لا يزال ٥٢٢ عاملاً على الأقل يواجهون اتهامات جنائية بعد أن رفع أصحاب العمل والشرطة قضايا ضد أكثر من ٣٠٠٠ عامل مجهولين.

تم احتجاز عاملين على الأقل بتهمة محاولة قتل ، وحكم عليهما بالسجن مدى الحياة. يعد استخدام الشكاوى الجنائية ضد أعداد كبيرة من الأشخاص «غير المعروفين» ممارسة شائعة في بنغلاديش ، مما يسمح للشرطة بتهديد أي شخص تقريبًا بالاعتقال. كما تم الاتصال بالعمال من قبل ممثلي «النقابات الصفراء» الذين ضغطوا عليهم للتوقيع على وثيقة تنص على أنهم قبلوا المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بالمصانع. قيل لهم أنه إذا وقعوا على هذه الرسالة وقدموها إلى اتحاد مصنعي ومصدري الملابس البنغلاديشيين (BGMEA) ، فسوف يتلقون إشعارًا لمدة شهر واحد ويحصلون على أجورهم المتأخرة.

العنف
الفصل الجماعي
قوانين رجعية



لا يستطيع العمال في بنغلاديش ممارسة حقوقهم الأساسية في العمل دون خوف من الانتقام والقمع الوحشي. في قطاع الملابس ، الذي يمثل حصة كبيرة من اقتصاد التصدير في البلاد ، لم يُسمح لأكثر من ٥٠٠٠٠ عامل يعملون في مناطق تجهيز الصادرات بتكوين نقابات أو الانضمام إليها ، مما تركهم بدون قوة حقيقية للمساومة من أجل ظروف عمل أفضل. من المرجح أن يتفاقم الوضع حيث من المتوقع تطبيق قانون منطقة تجهيز الصادرات على المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم إنشاؤها حديثًا ، والتي من المتوقع أن توظف الملايين من العمال.



عمال الملابس في دكا ، بنغلاديش يتظاهرون ضد الإقالة غير القانونية للموظفين يواجه العاملون في بنغلاديش العنف وعمليات الإقالة الجماعية والقوانين القمعية لمنعهم من تنظيم النقابات. مامونوراشد / نورفوتو عبر وكالة فرانس برس

أسوأ عشرة بلدان في العالم للعمال

البرازيل



- جرائم قتل
- التهديد والترهيب
- القمع الوحشي للإضرابات

تواصل انزلاق البرازيل إلى العنف في عام ٢٠٢٠ حيث شنت الشرطة حملة صارمة على الإضرابات ، وأطلقت الغاز المسيل للدموع ، وضرب منظمي الإضرابات لتخويف العمال المحتجين ، واعتقال واحتجاز العديد من الأشخاص. كما واجه قادة النقابات خلال العام اعتقالات تعسفية وتلقوا تهديدات بالقتل. في ٢٦ يونيو ٢٠١٩ ، أضرمت النيران في سيارة Genival Cruz بعد أن تلقى تهديدات بالقتل عبر الهاتف قبل ذلك بثلاثة أيام. كروز هو رئيس نقابة عمال الطريق في أمابا Sindicato dos Rodoviários do Amapá .

حالات القتل

في ١١ يونيو ٢٠١٩ ، أطلق النار على النقابي كارلوس كابرال بيريرا برصاص رجلين مجهولين على دراجة نارية ، بالقرب من منزله في ريو ماريا (بارا). توفي في الطريق إلى المستشفى. كان كارلوس كابرال بيريرا رئيسًا لنقابة عمال الريف في ريو ماريا ، وهي نقابة تمثل العمال الريفيين في مجتمع ريو ماريا ، بالإضافة إلى أحد مديري مركزية العمال البرازيليين (Central de Trabalhadores do Brasil). وقد تم الاعتراف به جيدًا في المنطقة باعتباره قائدًا اجتماعيًا عزز حقوق العمال الفلاحين في الحصول على الأراضي. لسنوات ، كان قد شجب علانية التهديدات ضده.

كولومبيا



- جرائم القتل والعنف الشديد
- تفكيك النقابات والفصل

لا تزال كولومبيا واحدة من أسوأ منتهكي الحقوق النقابية مع سجل مروع للإفلات من العقاب فيما يتعلق بقتل النقابيين. بين يناير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠ ، تم اغتيال ١٤ من قادة النقابات. بالإضافة إلى ذلك ، سُجلت أربع محاولات قتل وحالة اختفاء قسري و ١٩٨ حالة تهديد للحياة. بقيت معظم هذه الجرائم دون حل لأن الحكومة ما زالت تقصر في معالجة ثقافة الإفلات من العقاب في البلاد في حين ظل النظام القضائي مختلاً ونقصاً في الموارد. وكانت قطاعات التعليم والنقل والتعدين والطاقة هي أكثر القطاعات تأثراً بهذه الدرجة القصوى من العنف وتجاهل الحياة البشرية.

حالات القتل

في ٢٩ يناير ٢٠١٩ ، قتل ديليو كوربوس جيتيو Dilio Corpus Guetio في حوالي الساعة ٦ صباحاً بعد مغادرة منزله في بلدة سواريز Suárez للذهاب إلى العمل. توقفت سيارة وأطلق أحد الركاب النار. كان ديليو كوربوس جيتيو Dilio Corpus Guetio ، ٤٤ عامًا ، عضوًا في نقابة FENSUAGRO وعمل على تنسيق مجتمعات الفلاحين. كان ديليو على الأقل ثاني نقابي في FENSUAGRO قتل في عام ٢٠١٩ ، بعد مقتل ويلمر أنطونيو ميراندا في ٤ يناير ، أيضًا في كاوكا. تم استهداف العديد من أعضاء FENSUAGRO وقتلهم من قبل الجماعات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلحة التي تنظم العمال في القطاع الزراعي والدفاع عن حقوقهم.

- القمع الوحشي للاضرابات
- الفصل الجماعي
- قوانين رجعية



حالات اعتقال العمال المضربين

في ٦ يونيو ٢٠١٩ ، أقتت قوات أمن الدولة القبض على سبعة من موظفي شركة صيانة وخدمة السكك الحديدية المصرية (Irmis) الذين نظموا إضراباً للمطالبة بزيادة الأجور. وكانت التهم الموجهة إليهم «التحريض على الإضراب والاضطراب العام». في ١٤ سبتمبر ، نظم العمال في مصنع أورغلو إضراباً للمطالبة بدفع علاوة مستحقة. اعتقلت قوات الأمن ١٩ عاملاً وأحالتهم إلى نيابة الإسماعيلية. وأُفرج عن ١٣ منهم ، بينما اتُهم ستة آخرون «بجمع وحجب حركة المرور على الطرق ، وأعمال الشغب ، وإلحاق الضرر بالاقتصاد وتعطيل المنشآت الحيوية». وحُكم عليهم جميعاً بالسجن ١٥ يوماً. في ٦ أكتوبر / تشرين الأول ، لقي سبعة عمال متظاهرين في شركة الشرقية للتبغ ، نفس المصير ، حيث تم اعتقالهم بتهمة «التحريض على الإضراب» وحكم عليهم بالسجن وغرامة مالية.

منذ حل جميع النقابات المستقلة في ٢٠١٨ ، سعى العمال وممثلوهم إلى إعادة تسجيل نقاباتهم لكنهم واجهوا عملية شاقة وتعسفية. في ١٤ يوليو ٢٠١٩ ، تعهد وزير القوى العاملة بإكمال تسجيل النقابات المنشأة حديثاً ، وفي ٥ أغسطس ، تم اعتماد القانون رقم ١٤٢ المعدل لقانون النقابات ، مما قلل قليلاً من العدد المطلوب من العمال لتشكيل نقابة. ومع ذلك ، لا تزال السلطات تفرض شروط تسجيل مفرطة وسخيفة ، مثل الحصول على موافقة وختم صاحب العمل. اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٩ ، انتظرت ٢٧ نقابة مستقلة على الأقل على المستوى الوطني اعترافهم الرسمي ، تاركين العمال بدون تمثيل وحرمتهم من حقهم في المفاوضة الجماعية. بالإضافة إلى ذلك ، تم قمع الإضرابات بشكل منهجي ، حيث اعتقلت قوات الشرطة العمال واحتجزتهم.



- جرائم القتل والعنف الشديد
- خرق النقابات والفصل

حالات القتل

في ١٦ نوفمبر ٢٠١٩ ، أطلق رجلان النار على خورخي ألبرتو أكوستا وقتلها في صالة السنوكر على بعد أربع مبانٍ فقط من منزله في لا ليما ، كورتيس ، هندوراس. كان جورج ، ٦٢ عامًا ، قائدًا نقابيًا لشركة SITRATERCO ، وهي أقدم نقابة في البلاد ، والتي تمثل عمال الموز Chiquita. في أوائل عام ٢٠١٨ ، نظم عمال الموز إضرابًا لمدة ٧٧ يومًا بعد أن نقلت شيكيتا مركزها الطبي بشكل غير قانوني - الذي قدم رعاية صحية كاملة للعائلات العاملة لأكثر من ٦٠ عامًا - إلى مكان بعيد واستبدله بمكان خاص باهظ الثمن منخفض الدرجة مركز طبي. قوبل العمال على خط الاعتصام بالرصاص الحي من الشرطة العسكرية وعمليات التسريح الجماعي من تشيكويتا. بعد انتهاء الإضراب في أبريل ٢٠١٨ ، بدأ خورخي وزملاؤه النقابيون في تلقي تهديدات بالقتل ، وتعرضوا للاعتداءات الجسدية والمراقبة والاقترام. وشجبوا مرارًا وتكرارًا هذه التهديدات للمسؤولين الحكوميين ، الذين لم يحققوا أبدًا ولم يوفروا تدابير حماية مناسبة لقادة النقابات

ابتليت هندوراس منذ فترة طويلة بالعنف المتوطن ضد العمال. ظل الانخراط في الأنشطة النقابية خطيرًا للغاية وغالبًا ما أسفر عن تهديدات بالقتل والقتل. ساد الإفلات من العقاب لأن الحكومة فشلت في توفير الحماية الكافية وفي الوقت المناسب للنقابيين الذين تلقوا تهديدات بالقتل وفشلت في التحقيق في الجرائم المعادية للنقابات وملاحقتها.

علاوة على ذلك ، استخدم أرباب العمل إلى حد كبير ممارسات خرق النقابات ، مثل الفصل دون سابق إنذار ، للتحايل على تمثيل العمال والمفاوضة الجماعية. في يونيو ٢٠١٩ ، على سبيل المثال ، أغلقت STAR S.A. ، وهي شركة تابعة لـ Gildan Activewear ، مصنع المنسوجات الخاص بها للتهرب من تطبيق اتفاقية جماعية ، تم الانتهاء منها أخيرًا بعد عشر سنوات من النضال من قبل شركة SITRASTAR ، نقابة الشركة. كان ينبغي أن تكون هذه الاتفاقية الجماعية هي الأولى التي يتم إبرامها ضمن سلسلة توريد جيلدان.

- القمع الوحشي للاضرابات
- الفصل الجماعي
- قوانين رجعية



حالات الفصل الجماعي

أعلنت حكومة تيلانجانا في ٦ أكتوبر ٢٠١٩ ، فصل ٤٨٠٠٠ موظف في شركة النقل البري على الطرق في ولاية تيلانجانا (TSRTC) بعد أن أطلقوا إضرابًا لأجل غير مسمى يطالبون بظروف تقاعد أفضل ، ومراجعة رواتبهم والتوظيف الجديد لتقليل عبء العمل على الموظفين. بقي حوالي ١٢٠٠ موظف ، بمن فيهم أولئك الذين لم ينضموا إلى الإضراب وغيرهم ممن عادوا إلى واجباتهم قبل الساعة السادسة مساءً. في ٥ أكتوبر ، حددت الحكومة مهلة نهائية لإلغاء الإضراب عن العمل. بعد أسبوع ، قال رئيس الوزراء إنه سيكون مفتوحًا أمام عمال TSRTC العائدين إلى وظائفهم ، ولكن فقط إذا وافقوا على التنازل عن حقهم في التمثيل النقابي وتعهد «بأنهم لن ينضموا إلى أي نقابة للموظفين. استمرت الاحتجاجات ، واحتجرت الشرطة نشاطًا خلال إغلاق مستمر ليوم واحد في ١٩ أكتوبر / تشرين الأول. وما زال رئيس الوزراء يرفض الاستجابة لمطالب العمال. وبدلاً من ذلك هدد بخصخصة الخدمة بأكملها.

في عام ٢٠٢٠ ، استخدمت الشرطة عنفًا غير متناسب ضد العمال المحتجين للمطالبة بدفع الأجور المستحقة وظروف العمل الأفضل. اعتُقل آلاف العمال لممارستهم حقهم في الإضراب. في ١٠ أكتوبر ٢٠١٩ ، أُلقي القبض على آلاف العمال المتعاقدين من شركة تاميل نادو للتوليد والتوزيع (TANGEDCO) في تسع مناطق في جميع أنحاء الولاية. احتج أكثر من ١٠ آلاف عامل متعاقد في تانغدكو على تسوية أوضاعهم.

من المرجح أن يصبح الوضع أكثر توترًا كما هو الحال في ترشيد القوانين الصناعية ، تتبنى حكومة مودي حاليًا مجموعة من ممارسات سوق العمل المرنة التي تقلل من حماية العمال في الاقتصاد غير الرسمي ، والتي تشكل ٩٤٪ من القوى العاملة ، تضعف وتضعف تقويض النقابات ، وإزالة العبء التنظيمي على السلوك التجاري الضار ، وإضعاف العامل الفرد وإضعاف التماسك الاجتماعي والمسؤولية المتبادلة في مكان العمل. يتم ذلك عن طريق استبدال عقود العمل القابلة للتوقع والطويلة الأجل بعقود عمل محددة المدة ومرنة ومؤقتة وفئات أخرى من العمل غير المستقر ، والانخراط في ممارسات تفضل لجان العمال على النقابات وتغض الطرف عن أصحاب العمل الذين يشاركون في الممارسات المناهضة للنقابات بما في ذلك عدم الاعتراف بالنقابات التمثيلية والتفاوض بشأنها.

حالات ملاحقة زعماء النقابات

في أغسطس ٢٠١٩، تم اعتقال زعيم النقابة المستقلة لعمال النفط والطاقة في كازاخستان، إيرلان بالتابي، مرة أخرى وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر إضافية بسبب الأنشطة المتعلقة بالنقابات وعدم دفع الغرامة المفروضة عندما تم الإفراج عنه سابقاً من السجن لأسباب إنسانية. حُكم على بالتابي في الأصل بالسجن سبع سنوات في يوليو ٢٠١٩ بتهمة زائفة «اختلاس أموال». أُطلق سراحه في أغسطس ٢٠١٩ بعد أن عفا عنه الرئيس وعوقب بغرامة لم يُفصح عنها مقابل العقوبة المتبقية له في السجن. أصر بالتابي على براءته ورفض دفع الغرامة أو الاعتراف بالعفو الرئاسي. جادل بالتابي في المحكمة بأن التهم الجنائية التي وجهت إليه كانت ذات دوافع سياسية ولا أساس لها من البداية. في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩، رفضت المحكمة استئناف بالتابي. وبالتالي، في أكتوبر ٢٠١٩، أُعيد بالتابي إلى السجن لمدة خمسة أشهر لعدم دفع هذه الغرامة وقضى تلك المدة بالكامل. في ٢٠ مارس ٢٠٢٠، تم إطلاق سراح بالتابي من السجن. حالياً، لا يُسمح له بالمشاركة في أي نشاط نقابي لمدة سبع سنوات.



مظاهرة مناهضة للحكومة في ألماتي، كازاخستان.
تواجه النقابات المستقلة في كازاخستان
سياسة الدولة المنظمة والمناهضة للنقابات.
الانتماء: رسلان بريانيكوف / وكالة الصحافة الفرنسية

قمع الدولة

• معوقات شديدة للتسجيل النقابي
• ملاحقة القيادات النقابية



استمرت النقابات المستقلة في كازاخستان في مواجهة سياسة الدولة المنظمة لإضعاف التضامن، والتي تضمنت الحكم على القادة بتهمة ملفقة وعدم تسجيل النقابات. وبدون نقابات مستقلة للدفاع عن حقوقها، حُرّم العمال في كازاخستان من الحريات المدنية وتركوا دون حماية ضد انتهاكات أصحاب العمل.

حالات عرقلة تسجيل النقابات

منذ إلغاء تسجيلها وحلها في ٢٨ مارس ٢٠١٧، منعت الحكومة اتحاد النقابات المستقلة في كازاخستان (CNTUK) من التسجيل تحت اسم جديد. بين يوليو وسبتمبر ٢٠١٨، قام مؤسسو النقابة بثلاث محاولات لتسجيل نقابتهم لدى السلطات. في كل مرة، تم رفض طلبهم لأسباب مريبة. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن المؤسسون من تسجيل نقابتهم وبالتالي العمل كنقابة. زعيمهم، لأريسا خاركوفا، الرئيسة السابقة لـ CNTUK، لا تزال تحت قيود صارمة على حريتها في التنقل: يجب أن تبقى في المنزل بعد الساعة ٨ مساءً. وعليه التسجيل مرتين في الشهر لدى السلطات.

حالات القتل

تم إطلاق النار على منظم النقابات دنيس سيكينيا في ٢ يونيو ٢٠١٩ في بارانجاي بونجا في تانزا ، كافتت ، أثناء لقائه بمجموعة من العمال. تم إطلاق النار عليه من قبل مسلح وصل يركب جنبا إلى جنب على دراجة نارية. هرب المسلح وشريكه باستخدام نفس الدراجة النارية. أحضر زملاؤه سيكينيا إلى المستشفى ، لكن الأطباء فشلوا في إنقاذه. كان سيكينيا منظمًا نقابياً وعضواً نشطاً في لجنة الحرية النقابية التابعة لتحالف العمال في ناغيسا ووزارة العمل والعمالة (DOLE) - مجموعة ناغيسا التقنية العاملة بشأن الحرية النقابية منذ عام ٢٠١٨. وساعد عمال كافتت الذين يواجهون مشاكل في العمل و تقديم المشورة للعمال حول كيفية تكوين النقابات وتحسين أجورهم وظروف عملهم. وقد أدى اغتياله إلى رفع العدد الإجمالي للمدافعين عن حقوق العمال المعتقلين في ظل إدارة دوترت إلى ٤٣.

في وقت لاحق من العام ، قُتل رينالدو مالابوربور ، وهو زعيم نقابي ومنظم مجتمعي ، في ٤ نوفمبر ٢٠١٩. أطلق عليه رجل مجهول بالرصاص بشكل متكرر أثناء سيره مع زوجته بالقرب من مقرهم في الساعة ٩:٣٠ مساءً. في بارانجاي باناي باناي. وقالت الشرطة إن المسلح تمكن من الفرار من موقع الجريمة سيرا على الأقدام. كان مالابوربور ناشطاً منذ فترة طويلة وشارك في العديد من منظمات العمل. قبل أن يصبح ناشطاً في نقابة الفلاحين ، كان مالابوربور رئيساً للنقابة في شركة Universal Robina Corporation في كالامبا ، ومنظمًا للنقابات العمالية لحركة الفلبين - ستة فبراير. في عام ٢٠١٠ كان واحداً من ثلاثة مزارعين اعتقلهم واتهمهم الجيش بحيازة أسلحة نارية و متفجرات بشكل غير قانوني. أمضى خمس سنوات رهن الاعتقال قبل رفض القضية في عام ٢٠١٥.

العنف والقتل
الاعتقالات التعسفية
ممارسات حل النقابات



في الفلبين ، كان أعضاء النقابات معرضين بشكل خاص لخطر العنف والترهيب والقتل. في سياق عنف الدولة الشديد وقمع الحريات المدنية ، تكتيكات أرباب العمل لتصنيف النقابات على أنها «منظمات تخريبية» ، في عملية تعرف باسم «وضع العلامات الحمراء» ، عرّضت أعضائها للعنف والقمع. في ٥ أكتوبر ٢٠١٩ ، عقدت إدارة مصنع كوكا كولا في مدينة باكولود اجتماعاً لجميع الموظفين للتنديد باتحاد الشركة باعتباره مخرباً. في ١٧ أكتوبر / تشرين الأول ، قام رجلين عرّفوا بأنفسهم بأنهم ضباط عسكريين بزيارة منزل ضابط منتخب من اتحاد مدينة باكولود كوكا كولا. وأشار الرجال إلى اجتماع ٥ أكتوبر ، وشجبوا النقابة وهددوا بأن الحكومة «لديها طرق لإسكات مثييري الشغب».

في عام ٢٠١٩ ، تم القبض على عدد متزايد من النقابيين في منازلهم واتهموا لأسباب مريبة ، مثل الحيازة غير القانونية للأسلحة النارية ، التي زرعتها قوات الأمن. كما واجه سبعة عشر عاملاً سلسلة من التهم ملفقة في أعقاب التفريق العنيف لإضراب في ٦ يوليو / تموز في مصنع يديره عملاق البندق نوتريا آسيا في كابوياو سيتي ، لاجونا.



- الفصل والتمييز
- اعتقال ومقاضاة القيادات النقابية



- ملاحقة القيادات النقابية
- العنف والتهديدات

في أعقاب الهجمات العنيفة ضد العمال خلال الإضرابات العامة التي نظمها اتحاد العمال في زيمبابوي ZCTU في أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩ ، واصلت زيمبابوي قمعها ضد النقابات.

حالات ملاحقة أعضاء النقابات

لا يزال ثمانية وعشرون من أعضاء ZCTU يواجهون اتهامات جنائية بعد اعتقالهم قبل أكثر من عام. إذا أدين ، يمكن أن يحكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات إلزامية. تم إطلاق سراح رئيس ZCTU بيتر موتاسا والأمين العام جافيت مويو ، اللذين تم القبض عليهما واتهامهما بالتخريب ، في فبراير ٢٠١٩ ، لكنهما ظلوا في ظل شروط إطلاق صارمة ، ومنعوا من السفر وأجبروا على تسجيل الوصول بانتظام في مركز الشرطة. علاوة على ذلك ، تلقى كلا الزعيمين رسائل مجهولة تحتوي على تهديدات بالقتل والرصاص. وحذرتهم الرسائل من الاستمرار في الإضراب المخطط له في ٢٢ يوليو ٢٠١٩ وهددت بقتل الاثنين وإيذاء أسرهم. تقول الرسالة: «لقد استأجرنا مرتزقة للتعامل معك مرة واحدة وإلى الأبد - ما لم توقف ما تخطط له». تلقى جفيت مويو رسائل تهديد أخرى ، تحتوي واحدة منها على تهديد باغتصاب ابنته.

ظلت تركيا واحدة من أكثر الدول المعادية للنقابيين في العالم. منذ محاولة الانقلاب في ٢٠١٦ ، فرضت الحكومة التركية قيودًا شديدة على الحريات المدنية وقمعت النقابات المستقلة ، خاصة في القطاع العام. في مناخ من الخوف وتحت التهديد المستمر بالانتقام ، كافح العمال من أجل الاتحاد وتكوين النقابات ، في حين ردع أرباب العمل بنشاط أي محاولة للقيام بذلك عن طريق فصل المنظمين النقابيين والانخراط في ممارسات خرق النقابات.

حالات مقاضاة القادة النقابيين

في عام ٢٠١٩ ، واصل قادة النقابات العمالية مواجهة الاعتقالات والمحاكمة بتهم فاشلة ، حيث حاول أردوغان قمع الأصوات الناقدة. في ٩ مارس ٢٠٢٠ ، واجه أرزو سيركيز أوغلو ، رئيس المركز النقابي DISK ، اتهامات جنائية بالسجن لمدة محتملة لانتقادها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في يونيو ٢٠١٦. وتمت تبرئتها لاحقًا. كما تم اتهام ومقاضاة جميع أعضاء مجلس KESK المؤلف من سبعة أعضاء ، والذي دعا في يناير ٢٠١٨ إلى السلام وحذر من تأثير توغل الجيش التركي في عفرين ، سوريا ، ولا سيما على الأكراد. وقد ألغت المحكمة الجنائية الرابعة الرابعة التهم في أنقرة في ٣ مارس ٢٠٢٠.

ومع ذلك ، استمر الاستهداف المنهجي لقادة النقابات حتى ٥ مارس ٢٠٢٠ ، في الساعة ٥:٣٠ صباحًا ، داهمت الشرطة التركية منزل عمر كاراتبي ، مدير الاتصالات في DISK. ألقى القبض عليه واقتيد إلى مقر الشرطة في اسطنبول. كانت التهم غير محددة ، ولكن ورد أنها تتعلق بعدة تصريحات تم الإدلاء بها على حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي.

حالات الاختطاف

تم اختطاف رئيس جمعية أطباء مستشفى زيمبابوي (ZHDA) ، الدكتور بيتر ماغومبي ، في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ من قبل ثلاثة رجال مجهولين ، ولم يعرف مكان وجوده لأيام. قبل اختطافه ، تلقى رسالة من مصدر غير معروف تحتوي على تهديدات بالقتل. لسنوات ، كان الدكتور ماغومبي في طليعة الكفاح من أجل ظروف عمل أفضل لجميع الأطباء في البلاد. أطلق سراحه في النهاية وترك خارج هراري. في وقت سابق من العام ، في ٥ يونيو ٢٠١٩ ، تم اختطاف أوبيرت ماسارور ، رئيس اتحاد المعلمين الريفيين في زيمبابوي (ARTUZ) ، في منزله. شجبت قيادة ARTUZ المضايقات والاضطهاد الذي لا هوادة فيه من قبل قوات الأمن ، حيث أبلغت عن اثني عشر حالة من أفراد قوات الأمن يستجوبون ويضايقون أفرادها قبل «النقابات من أجل العمل» المخطط لها في ٣ يونيو ٢٠١٩. خلال فترة وجودهم في الأسر ، كلا من ماغومبي وتعرض مصارع للتعذيب وسوء المعاملة.

الحقوق الأكثر انتهاكاً في العالم

الحق في الإضراب - تجريم الحق في الإضراب في ٨٥٪ من البلدان.

الحق في المفاوضة الجماعية - تراجع المفاوضة الجماعية في ٨٠٪ من البلدان.

الحق في تأسيس النقابات أو الانضمام إليها - استثناء العمال من الحق حماية العمل في ٧٤٪ من البلدان.

الحق في الحريات المدنية - قيود على اللجوء إلى العدالة في ٧٢٪ من البلدان.

الحق في الأنشطة النقابية - إلغاء تسجيل النقابات في ٦٢٪ من البلدان.

الحق في الحريات المدنية - الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والسجن في ٤٢٪ من الدول.

١- زيادة تجريم الحق في الإضراب

على مستوى العالم:
٨٥٪ من الدول انتهكت حق الإضراب.



توجهات سبع سنوات
زادت الدول التي تنتهك الحق في
الإضراب من ٦٣٪ من الدول في ٢٠١٤
إلى ٨٥٪ من البلدان في ٢٠٢٠.



في عام ٢٠٢٠ ، تم تقييد الإضرابات أو حظرها بشدة في ١٢٣ دولة من بين ١٤٤ دولة. في عدد كبير من هذه البلدان ، تم قمع الإجراءات الصناعية بوحشية من قبل السلطات والعمال الذين مارسوا حقهم في الإضراب في كثير من الأحيان واجهوا الملاحقة الجنائية والفصل دون محاكمة.

إقليمياً: نسبة الدول التي انتهكت حق الإضراب:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	١٠٠٪
أفريقيا:	٩٧٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٨٧٪
أوروبا:	٧٤٪
الأمريكتين:	٧٢٪

مقاضاة قادة النقابات والعمال لمشاركتهم في الإضرابات

آسيا والمحيط الهادئ

٨٧٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ انتهكت حق الإضراب.



٧ مارس ٢٠١٩ ، حكمت محكمة الشعب في منطقة توي فونج على دانغ نجوك تان بالسجن ثلاث سنوات لمشاركته في احتجاجات أخرى في بلدة فان ري كوا وهو مينه. في المجموع ، أدين دانغ نجوك تان وفام ثانه بالسجن لمدة ٢٤ و ١٥,٥ سنة ، على التوالي. يبلغ دانغ نجوك تان ١٩ عامًا فقط. بالإضافة إلى ذلك ، اضطر

تان وتانه أيضًا إلى دفع تعويض قدره ٣,٦ مليار دونج فيتنامي (١٥٤,٢١٠ دولارًا أمريكيًا) وأكثر من مليار دونج فيتنامي (٤٢,٨٣٦ دولارًا أمريكيًا) ، على التوالي ، لحرق أربع شاحنات إطفاء واثنى عشرة سيارة شرطة على التوالي. أدين أكثر من ١٢٧ ناشطًا شاركوا في احتجاجات يونيو ٢٠١٨ أو تمت مضايقتهم بسبب انضمامهم إلى الاحتجاجات

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٠٠٪ من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتهكت حق الإضراب.



في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧ ، في سياق تزايد قمع الدولة ، أصدر رئيس الوزراء المصري أمرًا بإحالة قضايا الاحتجاج والإضراب والاعتصام إلى محاكم أمن الدولة بعد أن تمت محاكمتهم من قبل المحاكم العامة. في أكتوبر ٢٠١٩ ، حكمت المحكمة العسكرية على ٢٦ عاملًا في حوض بناء السفن بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها ٢٠٠٠ جنيه مصري لمشاركتهم في الإضراب. في إيران ، تم استدعاء أربعة من عمال أسمنت كارون ، فرشاد خداديان ، خرم أغابيجي ، بيمان سليمان وأمين هاتامي ، في ١٧ يونيو ٢٠١٩ للرد على السلطات القضائية. قبل أكثر من ثلاث سنوات ، تم فتح قضية ضد هؤلاء العمال بعد شكوى مدير المصنع ضدهم لمشاركتهم في احتجاجات العمال في المصنع. ووجهت إليهم تهمة «الإخلال بنظام المجتمع» و«المشاركة في تجمعات غير قانونية».

في تايلاند ، بعد عشر سنوات من الأحداث التي أثارت التهم الموجهة إليهم ، بدأت محاكمة ١٣ من قادة اتحاد السكك الحديدية (SRUT) في ١١ نوفمبر ٢٠١٩. واتهموا بالفساد وسوء السلوك ، وكذلك إهمال الواجب. إذا ثبتت إدانتهم ، فإنهم يواجهون عقوبة تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات ، وغرامة قدرها ٢٠٠٠٠ بات تايلندي وإنهاء عملهم في السكك الحديدية الحكومية في تايلاند (SRT). قادة الثلاثة عشر هم Wirun Sakaekum ، Prachaniwat Buasri ، Nittinai Chaiyaphum ، Sorawut Phothongkam ، Thawatchai Boonwisoot ، Saroj Rakchan ، Sawit Kaewwan ، Thara Sawangtham ، Liam Mokngam ، Pinyo Ruenphet ، Arun Deerongchat ، وقد تم فصلهم جميعًا بإجراءات موجزة انتقامًا من تنظيمهم حملة وطنية لسلامة السكك الحديدية في أعقاب انقطاع قاتل للقطار في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ في محطة خاو تاو ، التي تديرها SRT. في مارس ٢٠١٨ ، أمرت محكمة العمل العليا بالفعل سبعة من قادة SRUT بدفع تعويضات تصل إلى حوالي ٢٤ مليون بات تايلندي (حوالي ٧٢٦١١٦ دولار أمريكي).

في فيتنام ، في ٢١ مايو ٢٠١٩ ، عقدت محكمة الشعب في مقاطعة بينه ثوان محاكمة ضد الناشطين العماليين دانغ نجوك تان وفام ثانه ، وهما متظاهران شاركا في مظاهرات حاشدة ضد مشاريع القوانين بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة والأمن السيبراني في عام ٢٠١٨. حكم عليه بالسجن لمدة ١٧ سنة و ١١ سنة ، على التوالي ، بتهمة «الإتلاف المتعمد للممتلكات العامة». وقد حوكم الاثنان بالفعل في ٢٠١٨ بتهمة «الإخلال بالنظام العام» وحُكم عليهما بالسجن أربع سنوات. في

٧٤٪ من دول أوروبا انتهكت حق الإضراب.



٩٧٪ من الدول انتهكت حق الإضراب.



في زيمبابوي ، في أكتوبر ٢٠١٨ ، قامت قوات الشرطة بقمع احتجاج وطني نظمته ZCTU ضد زيادة الضرائب المالية وارتفاع الأسعار. تعرض العمال للضرب وتم تطويق مكاتب اتحاد العمال المركزي ZCTU في هراري من قبل ١٥٠ شرطياً. تم القبض على ٣٣ عضواً ZCTU ووجهت لهم تهمة «الإخلال بالنظام العام». بعد مرور أكثر من عام على اعتقالهم ، لا يزال ٢٨ من هؤلاء النقابيين يواجهون اتهامات جنائية. تكررت ١٩ مرة أخرى في محكمة الصلح في موتاري في ٤ فبراير ٢٠٢٠. إذا أدينوا ، فإنهم يواجهون عقوبة إلزامية بالسجن لمدة عشر سنوات. في كينيا ، تم سجن قادة نقابة عمال الطيران الكينيين ، بما في ذلك موسى نديما ، الأمين العام للنقابة ، في ٦ مارس ٢٠١٩ لدورهم في التحريض على إضراب الموظفين في مطار جومو كينيا الدولي.

الأمريكيتين

٧٢٪ من الدول انتهكت حق الإضراب.



في البرازيل ، اعتُقل جواو لويز بيريرا رودريغز ، رئيس نقابة موظفي الخدمة المدنية SIND-DEGASE ، تعسفاً خلال إضراب نُظم في ريو دي جانيرو ضد ظروف العمل غير المستقرة في قطاع التعليم الاجتماعي. كما فرضت المحاكم وقف الإضراب في غضون ٢٤ ساعة. في الأرجنتين ، تم سجن قادة نقابات عمال الدولة (ATE) في مندوزا بشكل تعسفي وحكم عليهم في ١٨ يونيو ٢٠١٩ للمرة الثانية في أقل من عام واحد. وحكمت عليهم المحاكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر لمظاهرة نظمها عند مدخل المطار الإقليمي. ومن بين الزعماء الذين تم سجنهم روبرت ماتشو ، الأمين العام لـ ATE-CTA في مندوزا.

في ٧ يناير ٢٠٢٠ ، أيدت محكمة النقض في بلجيكا إدانة برونو فيرلايكت ، رئيس فرع أنتويرب في Algemene Centrale (فرع الصناعة من ABVV-FGTB) ، لعرقلة غير مشروعة لحركة المرور خلال إضراب عام. في حين لم يكن بالإمكان إثبات أي عمل فردي ، حملت المحكمة Verlaeect المسؤولية فقط عن دوره في تنظيم الإضراب. لم تفرض عقوبة. ومع ذلك ، حدد هذا القرار المسار لمزيد من الإدانات حيث قررت المحكمة الإصلاحية في لياج محاكمة ١٧ شخصاً بتهمة مماثلة للإضراب الذي عقد في أكتوبر ٢٠١٥ ، بما في ذلك تيري بودسون ، الأمين العام لـ Walloon FGTB ، أنطونيو فانارا ، الأمين الإقليمي لـ الفرع المعدني لـ ABVV-FGTB و Gianni Angelucci ، ممثل اتحاد العمال ABVV-FGTB في FN Herstal.

في البرتغال ، دعا الاتحاد الوطني لسائقي البضائع الخطرة (SNMMP) إلى الانسحاب في سبتمبر ٢٠١٩ للاحتجاج على الظروف الخطيرة وغير المستقرة لسائقي صهاريج الوقود ، بما في ذلك فترات القيادة لمدة ١٥ ساعة ، والعمل الإضافي المفرط (حتى ٥٠٠ ساعة لبعض السائقين في ٢٠١٩ وحده) وراتب أساسي قدره ٦٠٠ يورو. ورداً على ذلك ، أمرت الحكومة سائقي صهاريج الوقود ، تحت التهديد بالملاحقة القضائية ، بالعودة إلى العمل. وفي وقت لاحق ، تم اتهام أربعة عشر سائقاً بارتكاب جريمة العصيان ، ويواجهون السجن لمدة تصل إلى عامين ، في حين تم تهديد بعض السائقين بالفصل.

في جيبوتي ، عانى عمال السكك الحديدية ، الذين يعملون لدى شركة الإنشاءات الهندسية المدنية الصينية (CCECC) ، من تعليق لعدة أسابيع بعد الاحتجاج على انخفاض الأجور ، والوظائف غير الأمانة وظروف العمل السيئة بما في ذلك نقص مياه الشرب والمراحيز وأماكن الإقامة ، في يوليو ٢٠١٩. رفضت الشركة الصينية المملوكة للدولة الالتزام بقانون العمل في جيبوتي ولم تستجب لطلب من المركز النقابي الوطني UDT لمناقشة وحل المخاوف المثارة. في كوت ديفوار ، تم فصل أكثر من ١٢٠ عاملاً في جوميا كوت ديفوار ، وهي شركة تابعة لشركة التجارة الإلكترونية النيجيرية ، بعد مشاركتهم في إضراب بين ٩ و ١٣ يوليو ٢٠١٩ للمطالبة بظروف عمل أفضل. في جنوب إفريقيا ، أطلقت شركة التعدين (Anglo American Platinum (AAP) أكثر من ٦٤٣ عاملاً في Mototolo (ليمبوبو) بعد أن قاموا بإضراب للمطالبة بتغطية طبية أفضل. قامت شركة (ArcelorMittal South Africa (AMSA) بتخفيض ٢٠٠٠ عامل آخر بعد بضعة أشهر فقط من إضراب نظمه الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب إفريقيا (NUMSA) في مارس ٢٠١٩ لإنهاء الاستعانة بمصادر خارجية في الشركة.

في الهند ، طردت شركة Pricol لقطع غيار السيارات في كويمباتور ، تاميل نادو ، ٢٩٤ عاملاً لدورهم في إضراب استمر ١٠٠ يوماً. في هونغ كونغ ، قامت شركة طيران كاثي دراجون بطرد رئيسة رابطة مضيفات طيران هونغ كونغ دراجون ، السيدة ريبكا سي ، في ٢١ أغسطس ٢٠١٩. ولم يتم إعطاء سبب رسمي لفصلها ، ولكن جاء ذلك فوراً بعد أن طلب منها تأكيد ذلك لقطعة شاشة لأحد منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعبر عن دعم الحركة المؤيدة للديمقراطية كانت لها. بعد الإضراب العام في ٥ أغسطس ، وضعت إدارة الطيران المدني في الصين (CAAC) ضغطاً على كاثي باسيفيك بسبب مشاركة موظفيها في الحركة المؤيدة للديمقراطية وأصدرت توجيهاً واسع النطاق إلى كاثي باسيفيك لمنع موظفي كاثي باسيفيك من المشاركة في احتجاجات «التجمعات غير القانونية» و «الأعمال الراديكالية» في مشروع قانون مكافحة تسليم المجرمين على التحليق فوق المجال الجوي الصيني الرئيسي. وخضعت الشركة لهذا الضغط وحذرت من إنهاء العمل لدعم الاحتجاجات أو الانضمام إليها. كان للحظر الذي أصدرته هيئة الطيران المدني الأمريكي (CAAC) تأثير مضاعف للحد من الحق في حرية التجمع والتعبير للموظفين في قطاع الطيران. بحلول نهاية نوفمبر ٢٠١٩ ، تم فصل ٣٧ موظفاً في كاثي باسيفيك ، وكاثي دراجون ، وهونغ كونغ إيرلاينز وهيئة مطار هونغ كونغ بسبب ارتباطهم بالاحتجاجات.

الأمريكتين

في بيرو ، بدأ ٦٢٠ عاملاً في Agroindustrial Cayalti في إضراب إلى أجل غير مسمى في يونيو ٢٠١٩ مطالبين بدفع الأجور المستحقة للأشهر الخمسة الماضية. استجابت الشركة لهذا المطلب المشروع بطرد ستة من العمال المضربين.

آسيا والمحيط الهادئ

٩١٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ انتهكت حق المفاوضات الجماعية



في أستراليا ، كان قباطنة العبارات الذين تستخدمهم الجمعية الوطنية للطرق وقائدي المركبات المحدودة National Road and Motorists Association (NRMA) Limited ، وهي شركة مملوكة لشركة My Fast Ferry ، يحتجون على ظروفهم المتدنية الأجور والعمل غير الرسمي منذ شهر. يتم دفع أجور العمال أقل من معدلات الاتفاق الجماعي للصناعة ويتم توظيفهم بشكل عرضي. في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨ ، وجدت لجنة العمل العادل أن المتدربين يمكن أن يكونوا مدينيين بشكل جماعي بما يصل إلى مليون دولار أسترالي بسبب نقص المدفوعات. مع اتحاد البناء والتعدين البحري للغابات (CFMMEU) ، نظم العمال توقفات العمل طوال ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ومع ذلك ، رفضت NRMA بشكل قاطع الجلوس على طاولة المفاوضات وألغت مرارًا اجتماعات وسيطة مع CFMMEU. وبدلاً من ذلك ، أخذت الشركة CFMMEU إلى المحكمة طالبة تعويضات كبيرة عن تقديم مطالبات كاذبة وضارة. في ١١ سبتمبر ٢٠١٩ ، رفضت المحكمة الفيدرالية الإجراءات. وقد تم حساب أن الهيئة الوطنية للطب البديل (NMRA) أنفقت في التكاليف القانونية أكثر مما كانت ستفعل لو أنها دفعت للعمال ما يطلبونه. في كمبوديا ، رفض فندق مطار Sorya و NagaWorld Transportation الانخراط في مفاوضات جماعية مع نقابات الشركة المعنية. عرضت NagaWorld الأمر على مجلس التحكيم باعتباره تكتيكيًا لتعطيل الوضع ، مما يعني أن العمال لا يمكنهم الدخول في عمل جماعي بينما كانت المسألة معلقة.

في عام ٢٠٢٠ ، تم تسجيل قيود خطيرة على المفاوضات الجماعية في ١١٥ دولة. حيث أن عدم وجود مفاوضات بحسن نية من قبل أرباب العمل يدل على الإخلال بالعقد الاجتماعي. وبدلاً من ذلك ، تمزق اتفاقات المفاوضات الجماعية مع تسريح العمال الجماعي في البرازيل وعزل ممثلي العمال في الكاميرون.

على مستوى العالم: ٨٠٪ من الدول انتهكت حق المفاوضات الجماعية.



اتجاهات سبع سنوات زادت الدول التي تنتهك حق المفاوضات الجماعية من ٦٠٪ من الدول في ٢٠١٤ إلى ٨٠٪ من البلدان في ٢٠٢٠.



إقليمياً:

نسبة الدول التي انتهكت حق المفاوضات الجماعية:

أفريقيا:	٩٧٪
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	٩٤٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٩١٪
الأمريكتين:	٦٨٪
أوروبا:	٥٦٪

٥٦٪ من دول أوروبا انتهكت حقوق المفاوضات الجماعية.

٥٦٪

٩٤٪ من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انتهكت حق المفاوضات الجماعية

٩٤٪

في هولندا ، في ميناء غدينيا ، نشأ نزاع جماعي في أبريل ٢٠١٩. رفض صاحب العمل الدخول في محادثات بشأن عدم تدريب الأشخاص المقبولين حديثاً ، خاصة في الأعمال الخطرة. في شمال مقدونيا ، دخلت بلدية غازي بابا ووكالة العقارات في مفاوضات مع النقابات لكنها رفضت ضم ممثلين عن اتحاد نقابات العمال الحر في مقدونيا (KSS).

في هولندا ، لاحظت النقابات اتجاها متزايدا للتحويل من الاتفاقيات القطاعية إلى اتفاقيات الشركة بقصد تقليل تكاليف العمالة إلى أدنى حد ممكن مقابل التوظيف. غالباً ما تستخدم الشركات حجة التنافسية وقابلية التوظيف مع موظفيها لتحريضهم على قبول شروط العمل الأقل على مستوى المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك ، تميل الشركات ، بما في ذلك Ryanair و Transavia و Jumbo Supermarkets و Gall & Gall و Action و Lidl و supermarkets إلى التحايل على المفاوضات الجماعية مع النقابات التمثيلية.

في سلطنة عمان ، عرقل أصحاب العمل بانتظام عمليات المفاوضات الجماعية من خلال رفض حضور الاجتماعات المقررة أو تأخير اجتماعات المفاوضات دون مبرر ، وتجاهل مطالب النقابات وإرسال ممثلين لم يتم تكليفهم بأي سلطة مفاوضة أو قرار لغرض وحيد هو إيقاف المفاوضات. في فلسطين ، رفض مصنع الألبان جبريني التفاوض مع النقابات التمثيلية ، بينما قوضت مجموعة العنبتاوي للاستثمار والتطوير (AGID) المفاوضات الجماعية مع النقابات من خلال الدخول في مفاوضات مع العمال الأفراد بدلاً من ذلك ، وهي ممارسة المفاوضات بسوء نية.

أفريقيا

٩٧٪ من الدول في إفريقيا انتهكت حقوق المفاوضات الجماعية.

٩٧٪

في الكاميرون ، رفضت مصانع الجعة في الكاميرون Les Brasseries du Cameroun ، المملوكة لمجموعة Castel Group ، المثابرة في الظهور على طاولة المفاوضات لمعالجة رفضهم تنفيذ اتفاقية الشركة. نجحت الإدارة في منع الإضراب عن طريق الإعلان عن حضورهم اجتماعاً بوساطة مع إدارة العمل والنقابات. مع تعليق الإضراب ، رفضت الشركة مرة أخرى مناقشة أي من مطالب النقابات. بعد بضعة أيام ، أطلقت مصانع الجعة في الكاميرون ثلاثة من أكثر قادة النقابات صراحة: بابانا بوندوا إيف ويليام ، وكوتشوب ومبارغا بي كلود

٦٨٪ من دول الأمريكتين انتهكت حقوق المفاوضات الجماعية.



في البرازيل ، قررت بتروبراس إغلاق مصنع الأسمدة وتسريح ٣٩٦ موظفًا مباشرًا و ٦٠٠ عامل متعاقد من الباطن ، دون مناقشة البدائل مع نقابة الشركة أولاً. انتهكت عمليات التسريح الجماعية الاتفاقية الجماعية الموقعة في نوفمبر ٢٠١٩ والتي وافقت فيها بتروبراس على عدم التسريح الجماعي العمال لمدة خمس سنوات دون استشارة مسبقة مع النقابات. اجتمع عمال من أكثر من ٣٠ وحدة بتروبراس للإضراب. تم تشغيل حملات مختلفة عبر الولايات البرازيلية الاثني عشر التي تعمل فيها شركة النفط. في ٤ فبراير ، قضت محكمة العمل البرازيلية أنه إذا استمر العمال في الإضراب ، فإن النقابات الكبيرة التي تضم أكثر من ٢٠٠٠ عضو ، مثل اتحاد عمال النفط Federação Única dos Petroleiros (FUP) ، سيتم تغريمها مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال (١١٦٠٠٠ دولار أمريكي) ، في حين أن النقابات الأصغر ستغرم مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ريال (٥٨,٠٠٠ دولار أمريكي). دعمت حكومة الرئيس جاير بولسونار و خصخصة بتروبراس. على مدى خمس سنوات ، خفضت شركة النفط استثماراتها في البرازيل بنسبة ٥٠ في المائة ، مما أدى إلى فقدان ٢٧٠,٠٠٠ وظيفة مباشرة أو تعهد.

العمالة المهاجرة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

١٠٠٪ من دول الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا تستثني العمال من
الحق في إنشاء أو تشكيل نقابة.

لا تزال دول المنطقة تعتمد بشكل كبير على الكفالة ، وهي نظام حديث للرق ، وحافظت على استثناء المهاجرين ، الغالبية العظمى من القوى العاملة ، من الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضات الجماعية. في الإمارات العربية المتحدة ، مثل العمال الأجانب ٨٩ في المائة من القوة العاملة ، في حين أن ٩٤,٨ في المائة (أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ عامل) من جميع العمال المنزليين في الإمارات كانوا من العمال المهاجرين. بموجب نظام الكفالة ، فإن أي محاولة للهروب أو الفرار من صاحب عمل في الإمارات العربية المتحدة يعاقب عليها القانون. يتم سجن العمال المهاجرين وترحيلهم ويواجهون تكاليف مالية كبيرة ، بما في ذلك تسديد أرباب عملهم مقابل رسوم الكفالة دون تلقي الرواتب المكتسبة.

٩٠٪ من الأسر الكويتية تستخدم عاملة منازل أجنبية. كان هناك أكثر من ٦٢٠ ألف عاملة منزلية وافدة في الكويت ، وهو ما يمثل أكثر من ٢١,٩ في المائة من إجمالي العمالة في البلاد. تكسب عاملات المنازل أقل من ٢٠ في المائة من متوسط الأجر الوطني المحدد عند ١٤٧ دولاراً أمريكياً في الشهر لعاملات المنازل. في لبنان ، تم حبس العاملة المنزلية حليمة أبه البالغة من العمر ٢٨ عامًا ، ، لأكثر من عشر سنوات داخل منزل أصحاب عملها ، ولم تتلق سوى مكالمات هاتفية واحدة من عائلتها بعد شهر من وصولها قبل عزلها تمامًا عن العالم الخارجي. تعرضت للضرب والاعتداء النفسي على أساس يومي ، وكان أصحاب عملها يغلقون عليها في غرفة للنوم كل ليلة حتى اليوم التالي.

بموجب معايير العمل الدولية ، يحق لجميع العمال دون تمييز حرية تكوين الجمعيات. ومع ذلك ، في عام ٢٠٢٠ ، استثنت ١٠,٦ دولة من ١٤٤ دولة شملها المسح فئات معينة من العمال من هذا الحق ، غالبًا على أساس وضعهم الوظيفي. عادة ما يقع العمال المهاجرون وخدم المنازل والعمال المؤقتون والعمال في الاقتصاد غير الرسمي والعمال في اقتصاد المنصة خارج نطاق تشريعات العمل ، في حين لا تزال فئات معينة من الموظفين العموميين محرومين من الحق في حرية تكوين الجمعيات ، مثل رجال الاطفاء وعمال السجون في اليابان.

على مستوى العالم:
٧٤٪ من البلدان استثنت العمال من
حق إنشاء النقابات أو الانضمام إليها

اتجاهات سبع سنوات
زادت البلدان التي تستثني العمال
من قانون العمل من ٥٨٪ من
البلدان في ٢٠١٤ إلى ٧٤٪ من
البلدان في ٢٠٢٠.

إقليمياً: النسبة المئوية للدول التي انتهكت حق
إنشاء نقابة أو الانضمام إليها:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	١٠٠٪
أفريقيا:	٩٥٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٨٧٪
الأمريكتين:	٦٨٪
أوروبا:	٣٨٪

٩٥٪ من البلدان في إفريقيا تستثني العمال من الحق في إنشاء نقابة أو الانضمام إليها.



في بوركينا فاسو ، لم يتمكن العمال المتعاقدون وعمال الوكالة من الانضمام إلى النقابات ، حيث عوقبت العضوية النقابية بشكل منهجي بالفصل الفوري. كانت هذه الممارسات متكررة في قطاع التعدين حيث نفذت شركات مثل IAMGOLD S.A و Norgold S.A و Avocet Mining PLC و Andover Mining Corporation سياسة صارمة «عدم الاتحاد».

في بوتسوانا ، في ١٩ سبتمبر ٢٠١٩ ، أرسل العمال المهاجرون الذين قرروا تنظيم وتشكيل نقابة جميع نماذج الطلبات ذات الصلة للتسجيل ، لكن تسجيلهم قوبل بالرفض من طرف المسجل.

عمال غير رسميين

أوروبا

٣٨٪ من دول أوروبا تستثني العمال من الحق في تأسيس نقابة أو الانضمام إليها.



لم يُسمح للعديد من العمال في أرمينيا بتشكيل النقابات والانضمام إليها ، بما في ذلك العمال في القطاع غير الرسمي ، وخدم المنازل والعمال في اقتصاد الـ gig. في المملكة المتحدة ، لم يتم تصنيف العمال في اقتصاد gig كموظفين وتم منعهم من السعي للحصول على اعتراف نقابي لأغراض المفاوضات الجماعية. في ديسمبر ٢٠١٨ ، أكدت المحكمة العليا أن العمال في Deliveroo لم يكونوا «في علاقة عمل» مع الشركة ، لذلك لم يتم تطبيق الحق في المفاوضات الجماعية ، تاركين العمال بدون تمثيل نقابي في ٢٠١٩-٢٠٢٠.

في عام ٢٠٢٠ ، تم توظيف ٢,٥ مليار شخص حول العالم في الاقتصاد غير الرسمي. كان العاملون في الاقتصاد غير الرسمي عرضة بشكل خاص للانتهاكات ، حيث تم استثناءهم من قوانين العمل في العديد من البلدان: فقد تعرضوا لظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة ، وكسب دخل أقل يقينًا ، وأقل انتظامًا ، وانخفاض الدخل ، وتحمل ساعات عمل أطول ، محرومين من الحق في المفاوضة الجماعية أو التمثيل وكثيرا ما تكون العمالة الناقصة أو في وضع عمل غامض. وفي جنوب آسيا ، يمثل العمل غير الرسمي ٨٢ في المائة من إجمالي العمالة ، بينما ارتفع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٨٥,٨ في المائة.

العمل الغير آمن

وشملت أشكال العمل الغير آمن العمل المؤقت ؛ العمل بدوام جزئي ، او عند الطلب ، والعقود بدون ساعات عمل ثابتة أو بساعات متغيرة ؛ عمل الوكالات المؤقت ؛ والعمل الحر المقنع والمعتمد ، حيث تم العثور على العديد من العمال في المنصة أو gig أو العمل الرقمي. مع انتشار استخدام هذه الأشكال من العمالة في جميع أنحاء العالم ، أصبح الافتقار إلى الحماية الممنوحة لهؤلاء العمال أكثر وضوحا.

٦٤٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ
تستثني العمال من الحق في إنشاء
نقابة أو الانضمام إليها.

في كوريا الجنوبية ، بعد ثلاث سنوات من توليه منصبه ، لا تزال إدارة الرئيس مون جايين تقصر في التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٨٧ و ٩٨ الأساسيتين بشأن حرية تكوين الجمعيات ، والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية ، على الرغم من تعهدات البيان. علاوة على ذلك ، يبدو أن الإدارة على وشك زيادة تقييد حقوق العمال غير النمطية ، أي العمال في الاقتصاد غير الرسمي ، عمال المنصات ، العاملين لحسابهم الخاص ، المستقلين ، العمال غير النظاميين والعاملين بعقود. هؤلاء العمال كانوا بالفعل عرضة لانتهاكات خطيرة ، لأنهم لم يستفيدوا من حماية قوانين العمل. نظمت KCTU و FKTU تجمعات جماهيرية في أبريل ونوفمبر ٢٠١٩ للمطالبة باعتراف أفضل بحقوق جميع العمال والمعاملة المتساوية للعمال غير النظاميين. في عام ٢٠١٩ ، كان ٧,٤٨ مليون عامل في كوريا الجنوبية عمال غير نظاميين ، وعمال بدوام جزئي وعمال خارجيين ، وهو ما يمثل ٣٦,٤ في المائة من العاملين بأجر في الدولة.

آسيا والمحيط الهادئ

٧٤٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ
حرمت العمال من اللجوء إلى
العدالة.



يعتبر اللجوء إلى العدالة والإجراءات القانونية الواجبة من المبادئ الأساسية لسيادة القانون. في غيابها ، لا يستطيع الناس إسماع صوتهم وتأكيد حقوقهم. في ١٠٣ دول من أصل ١٤٤ ، لم يكن للعمال الحق أو واجهوا صعوبات في اللجوء إلى العدالة ، وتم رفض الإجراءات القانونية الواجبة.

في بنغلاديش ، تراكمت لدى محاكم العمل سجلات قضائية لثلاث سنوات ، في حين أن ١٨٠٠٠ قضية قدمها العمال لا تزال معلقة. تم رفض محاولات تقديم شكاوى جنائية ضد أصحاب المصانع أو الشرطة الصناعية ، بسبب العنف أو التهيب ، بشكل روتيني. في بعض الحالات ، رفضت الشرطة تسجيل الشكاوى الجنائية وفشلت في القيام بتحقيقات نزيهة. لا يمكن للنقابات حتى الوصول إلى المحاكم مباشرة للتنديد بممارسات العمل غير العادلة. وبدلاً من ذلك ، طلب منهم تقديم هذه القضايا إلى وزارة العمل ، التي كانت تتمتع بسلطة تقديرية واسعة بشأن قرار رفع دعوى قانونية. ويقدر أنه تم إيداع أقل من ١٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها. حتى لو وجدت السلطات أن المصانع قد فصلت العمال بشكل غير عادل بسبب النقابات ، كان بإمكانهم فقط تقديم شكاوى في محاكم العمل ، حيث يتم تأجيل القضايا بشكل غير عادي.

في هونغ كونغ ، تم اعتقال ٦٩٤٣ متظاهراً على الأقل لمشاركتهم في التجمعات والاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في عام ٢٠١٩. وبحسب ما ورد تعرض المتظاهرون للتعذيب والاعتداء الجنسي وتم عرقلة لجوئهم إلى المحامين أثناء الاحتجاز

على مستوى العالم:
٧٢٪ من الدول حرمت العمال من
اللجوء إلى العدالة.



اتجاهات الخمس سنوات
زادت الدول التي تعرقل اللجوء إلى
العدالة من ٥٢٪ من البلدان في عام
٢٠١٥ إلى ٧٢٪ من البلدان في عام
٢٠٢٠.



إقليمياً: النسبة المئوية للبلدان التي تم فيها منع
اللجوء إلى العدالة أو تمت عرقلته:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	١٠٠٪
أفريقيا:	٨٥٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٧٤٪
الأمريكتين:	٦٤٪
أوروبا:	٥١٪

٦٤٪ من دول الأمريكتين حرمت العمال من الوصول إلى العدالة.



٩٤٪ من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حرمت العمال من اللجوء إلى العدالة.



في غواتيمالا وكولومبيا وهندوراس ، تفاقم مناخ القمع والعنف الجسدي والترهيب ضد العمال والنقابيين بسبب فشل الحكومات في متابعة القضايا التاريخية العديدة للقتل وجرائم العنف الأخرى. ظل نظام العدالة العمالية معطلاً ولم يتم حل سوى عدد قليل من مئات قضايا القتل ، بعد ذلك بسنوات عديدة.

في إيران ، حتى مارس / آذار ٢٠٢٠ ، كان ٣٨ ناشطاً عمالياً ما زالوا مسجونين تعسفياً ، وغالباً ما كانوا محتجزين في سجون سرية نائية ، وتعرضوا لسوء المعاملة وحرموا من الاتصال بمحام. وأُفرج عن ٤٦ ناشطاً عمالياً آخر بكفالة ، بانتظار المحاكمة وتحت مراقبة حكومية شديدة.

أوروبا

٥١٪ من دول أوروبا حرمت العمال من اللجوء إلى العدالة.



في كرواتيا ، رفعت الحكومة دعاوى الملكية أمام المحكمة لطرد اتحاد نقابات العمال المستقلة في كرواتيا UATUC من مكاتبه في مدن زغرب ، بوزيغا ، داروفار ، شيبينيك وسبليت ، دون تقديم أي سبب وجيه. وقد انضمت المحاكم إلى هذه الادعاءات المسيئة وأمرت بطرد اتحاد نقابات العمال المستقلة في كرواتيا UATUC من مكاتبه المكتسبة قانوناً. طعن اتحاد نقابات العمال المستقلة في كرواتيا UATUC في هذه القرارات وطالب الحكومة باحترام حق النقابات في الملكية. الاستثناءات لا تزال معلقة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٨٩٪ من دول الشرق الأوسط وشمال
إفريقيا أعاقت تسجيل النقابات.



بعد حل جميع النقابات في مارس ٢٠١٨ ، لا تزال العديد من المنظمات المستقلة في مصر تسعى إلى تسجيل وضعها بموجب القانون الجديد الأكثر تقييداً. تسعى CGATA و SESS ، وهما نقابتان مستقلتان ونشطتان في الجزائر ، إلى التسجيل منذ سبع سنوات. وقد رفضت السلطات بإصرار منحهم الاعتراف بالدوافع المربية بأن المنظمات لم تستوفيا المتطلبات القانونية. في البحرين ، يسعى اتحاد طياري طيران الخليج للحصول على اعتراف رسمي منذ سنوات ، لكن السلطات ما زالت ترفض المضي قدماً في تسجيلها ، مما يحرم العمال من التمثيل في الشركة. نتيجة لرفض السلطات ، توقفت شركة طيران الخليج عن خصم رسوم العضوية من الأجور ، على الرغم من اتفاقية إنهاء إجراءات المغادرة التي أبرمت.

إن الحق في الاعتراف الرسمي من خلال التسجيل القانوني هو أحد الجوانب الأساسية للحق في التنظيم ، لأن هذه هي الخطوة الأولى التي يجب أن تتخذها منظمات العمال لتكون قادرة على العمل بكفاءة وتمثيل أعضائها بشكل مناسب. بين أبريل ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠ ، أعاقت السلطات تسجيل النقابات أو إلغاء تسجيلها أو حلها بشكل تعسفي في ٨٩ دولة من أصل ١٤٤.

على مستوى العالم:
٦٢٪ من الدول أعاقت تسجيل
النقابات



إقليمياً: النسبة المئوية للدول التي أعاقت تسجيل
النقابات:

٨٩٪	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
٧٠٪	آسيا والمحيط الهادئ:
٦٩٪	أفريقيا:
٦٤٪	الأمريكتين:
٣٦٪	أوروبا:

في بنغلاديش ، من بين ١١٠٤ طلبات تسجيل نقابية تم فحصها بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩ ، رفضت وزارة العمل ٤٦ في المائة. من بين ٥٧٥ نقابة مسجلة ، تم ضبط ٦٢ نقابة أو أنها غير نشطة بسبب الانتقام المناهض للنقابات ، وتم إغلاق ٨١ مصنعاً نقابياً

٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ أعاقت تسجيل النقابات.



الأمريكتين

٪٦٤ من دول الأمريكتين أعاقت تسجيل النقابات.



في السلفادور ، تم إسقاط المجلس التنفيذي المنتخب لاتحاد عمال المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي (STISSS) في أبريل ٢٠١٩ من قبل مجموعة صغيرة من الأعضاء المنشقين. قام هذا المجلس الاستثنائي غير الشرعي بحل المجلس التنفيذي واختار مجلساً تنفيذياً جديداً ، وكل ذلك في انتهاك لقوانين النقابة والإجراءات القانونية الواجبة. قبلت وزارة العمل عن علم تسجيل هذا المجلس التنفيذي الجديد غير القانوني وأخطرت القادة الشرعيين في ٤ سبتمبر ٢٠١٩. ورداً على ذلك ، أصدرت STISSS استنكاراً ، مشيرة إلى أن التسجيل يمثل انتهاكاً للقوانين والإجراءات القانونية الواجبة. خشيت النقابات من أن هذا كان جهداً متضافراً لإضفاء الشرعية على القيادة الجديدة نيابة عن الحكومة السلفادورية.

في أفغانستان ، ظلت مكاتب الاتحاد الوطني لعمال و موظفي أفغانستان NUAWA مغلقة من قبل السلطات منذ مايو ٢٠١٨ ، حيث اضطرت النقابة إلى استخدام طابق من مبنى وزارة العمل في الأعمال المكتبية. منعت الحكومة الأفغانية الاتحاد الوطني لعمال و موظفي أفغانستان NUAWA من تنظيم مؤتمرها وفقاً لدستورها وأصرت على أن ينعقد المؤتمر تحت سيطرة لجنة أنشأتها وزارة العدل. ظل الحساب المصرفي للاتحاد الوطني لعمال و موظفي أفغانستان NUAWA مجمداً ، مما يجعل من المستحيل على الاتحاد عقد مؤتمره لعام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك ، في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ ، قامت وزارة العدل بشكل تعسفي ، ودون أي سلطة رسمية ، بطرد المجلس التنفيذي المنتخب للجنة الاتحاد الوطني لعمال و موظفي أفغانستان NUAWA ولجنة الكونغرس. في جميع الآثار ، يمنع الاتحاد الآن من القيام بأي أنشطة

في فبراير ٢٠٢٠ ، علقت حكومة فيجي خمسة نقابات عمالية «لفشلها في تقديم تقاريرها السنوية المدققة». وقالت إن النقابات واجهت أيضاً عقوبات وإلغاء التسجيل إذا استمرت في عدم الامتثال للتشريع. وبحسب مسجل النقابات العمالية ، «تم منح النقابات الوقت الكافي لتقديم سجلاتها المالية». والنقابات الخمسة المعلقة هي نقابة عمال مطبخ الخبز الساخن ، واتحاد عمال فيجي البحري ، والاتحاد الوطني لعمال iTaukei ، و مجموعة العمال المحدودين والنجارين و مؤسسة العمال الاجراء ، واتحاد عمال مجلس iTaukei Land Trust Board.

أوروبا

٣٦٪ من دول أوروبا أعادت تسجيل النقابات. ٣٦٪

منذ إلغاء تسجيلها في ٢٨ مارس ٢٠١٧ ، تم منع اتحاد نقابات العمال المستقلة في كازاخستان (CNTUK) من التسجيل تحت اسم جديد.

أفريقيا

٦٩٪ من البلدان في إفريقيا أعادت تسجيل النقابات ٦٩٪

في السودان ، تم حل جميع النقابات والجمعيات المهنية بموجب مرسوم صادر عن مجلس السيادة الذي استولى أيضًا على جميع ممتلكات وأصول النقابات. كما أعلن المجلس عن قراره بمراجعة القوانين النقابية والإعداد لانتخابات جديدة لقادة النقابات العمالية بموجب هذه القوانين الجديدة. داهمت الشرطة مكثبي الاتحاد العام لنقابات عمال السودان واتحاد الصحفيين السودانيين.

آسيا والمحيط الهادئ

٣٣٪ من دول آسيا والمحيط الهادئ
اعتقلت عمال.



زاد عدد كبير من الحكومات من الضغط على العمال الذين يؤكدون حقوقهم والنقابات التي تدعمهم من خلال استهداف قادة النقابات البارزين على وجه التحديد. تم اعتقال العمال واحتجازهم في ٦١ من ١٤٤ دولة في عام ٢٠٢٠.

في ٢١ يونيو ٢٠١٩ ، في كوريا ، ألقى الشرطة القبض على كيم ميونغ هوان ، رئيس الاتحاد الكوري للنقابات العمالية (KCTU) ، بعد أن أصدرت محكمة في سيول مذكرة توقيف ، مشيرة إلى أنه خطر طيران. على مدى الأشهر الثلاثة الماضية ، اشتبك هو ومسؤولو KCTU مع شرطة مكافحة الشغب خلال مسيرات عقدت أمام الجمعية الوطنية بسبب مشروع قانون مثير للجدل من شأنه أن يمدد ساعات العمل بشكل خطير. كان كيم يتعاون بشكل كامل مع تحقيق الحكومة وقت اعتقاله. في ٢٧ يونيو ، تم الإفراج عن كيم بكفالة ١٠٠ مليون وون (٨٦٤٢١ دولارًا أمريكيًا) ، بعد صدور حكم من المحكمة بأن الإفراج عنه لن يكون هناك احتمال «تدمير الأدلة».

في ١٧ مايو ٢٠١٩ في إندونيسيا ، اعتقلت الشرطة المسلحة ريني ديزميرية ، سكرتيرة اتحاد عمال اندونيسيا (Union BMI Workers) (SPBMI) ، في منزلها من قبل الشرطة المسلحة بأسلحة آلية. كانت عاملة متعاقدة في مصنع لتجهيز المأكولات البحرية في لامبونج تديره (Bumi Menara Internusa) (BMI) ، وهي مورد رئيسي لصناعة المأكولات البحرية العالمية. تم توظيف أكثر من ١٠٠٠ عامل في المصنع ، ومعظمهم لم يكونوا دائمين وليس لديهم ضمان اجتماعي أو تغطية رعاية صحية. تم اعتقالها بعد أن وجهت الشركة الاتهامات ، بعد أن قررت بعد ثماني سنوات من توظيفها أنها مذنب «بتقديم شهادة ثائوية مزيفة من أجل الحصول على الوظيفة». ربما لم يكن من قبيل المصادفة ، أن يتم اتخاذ قرار اعتقالها بعد أن نجحت في تسجيل العديد من العمال

على مستوى العالم:
٤٢٪ من الدول قامت باعتقال
واحتجاز العمال.



اتجاهات سبع سنوات
زادت البلدان التي تم فيها اعتقال
واحتجاز العمال من ٢٥٪ من
البلدان في ٢٠١٤ إلى ٤٢٪ من
البلدان في ٢٠٢٠.



إقليمياً: النسبة المئوية للدول التي اعتقلت
واحتجزت العمال:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	٥٠٪
أفريقيا:	٣٣٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٧٤٪
الأمريكتين:	٤٨٪
أوروبا:	٢٦٪

في مخطط التأمين الصحي الحكومي الإلزامي. لم تقتصر «جريمتهما» على اعتقالها من قبل الشرطة تحت تهديد السلاح فحسب ، بل طالبت الشركة أيضاً بايقاع العقوبة الجنائية القصوى بالسجن لمدة ست سنوات. في ٢ يونيو ، قامت إدارة BMI بزيارة إلى Reni Desmiria في السجن لإبلاغها أنه سيتم الإفراج عنها فوراً بشرط استقالتها من منصبها في الشركة ، مؤكدة أن اعتقالها وسجنها وملاحقتها قُضي بناء على طلب BMI. رفضت. استمرت محاكمتها ، وفي أوائل سبتمبر ٢٠١٩ ، حكمت عليها المحكمة بالسجن لمدة أربعة أشهر مع انقضاء المدة.

في مصر ، ألقى القبض على النقابيين راشد كامل ومصطفى المصري ، العاملين في محطة السويس للنقل العام ، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩ ، في أعقاب إضراب نظمه العمال للاحتجاج على تجميد الأجور والمكافآت منذ عام ٢٠١٤. في ٦ أكتوبر ٢٠١٩ ، اعتقل مكتب المدعي العام سبعة عمال في شركة الشرقية للتبغ بتهمة «التحريض على الإضراب وعرقلة العمل». وقد احتُجزوا لمدة أربعة أيام كجزء من تحقيق أجرته مع العمال في وقت سابق من العام. حتى الآن ، تم استدعاء سبعة عشر عاملاً في المجموع أمام مكتب المدعي العام. تم الإفراج عنهم بكفالة بإيداع ١٠٠٠ جنيه لكل عامل.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٠٪ من دول الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا اعتقلت عمال.



في الجزائر ، أغلقت السلطات مكاتب الاتحاد العام الجزائري للعمال المستقلين CGATA إدارياً في ٣ ديسمبر ٢٠١٩ ، دون أي سبب. علاوة على ذلك ، تم اعتقال قدور شويشة ، العضو التنفيذي في الاتحاد العام الجزائري للعمال المستقلين CGATA ، لفترة وجيزة في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩ في وهران لمشاركته في اعتصام سلمي يدعو إلى الإفراج عن المعارضين السياسيين. في ٩ ديسمبر ٢٠١٩ ، عندما عاد إلى مركز الشرطة لاستعادة هاتفه الخليوي ، الذي تمت مصادرته ، اعتقل مرة أخرى بتهمة زائفة ، وحوكم بإجراءات موجزة في اليوم التالي وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد.

في إيران ، اعتقل الناشط العمالي من نقابة عمال هافت تابه ، إسماعيل بخشي ، مساء ٢٠ يناير ٢٠١٩ ، من قبل قوات الأمن غير المعروفة ، بعد شهر واحد فقط من إطلاق سراحه من اعتقال سابق في ديسمبر. تم اعتقال السيد بخشي من ١٨ نوفمبر إلى ١٢ ديسمبر ٢٠١٨ ، بعد أن لعب دوراً رائداً في إضراب عمال هافت تابي قصب السكر. تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن التابعة للنظام الإيراني أثناء وجوده في السجن ،

٢٦٪ من دول أوروبا اعتقلت عمال.



في أغسطس ٢٠١٩ ، تم اعتقال زعيم النقابة المستقلة لعمال النفط والطاقة في كازاخستان ، إيرلان بالتابي ، مرة أخرى وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر إضافية بسبب الأنشطة المتعلقة بالنقابات وعدم دفع الغرامة المفروضة عندما تم الإفراج عنه سابقًا من السجن لأسباب إنسانية. حُكم على بالتابي في الأصل بالسجن سبع سنوات في يوليو ٢٠١٩ بتهمة زائفة «اختلاس أموال». أُطلق سراحه في أغسطس ٢٠١٩ بعد أن عفا عنه الرئيس وعوقب بغرامة لم يُفصح عنها مقابل العقوبة المتبقية له في السجن. أصر بالتابي على براءته ورفض دفع الغرامة أو الاعتراف بالعبو الرئاسي. التواصل الاجتماعي.

جادل بالتابي في المحكمة بأن التهم الجنائية المفروضة عليه بسبب اختلاس الأموال على نطاق واسع كانت ذات دوافع سياسية ولا أساس لها من البداية. في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ ، رفضت المحكمة استئناف بالتابي، وتمت إعادته إلى السجن لمدة خمسة أشهر لعدم دفع هذه الغرامة وقضى تلك المدة بالكامل. في ٢٠ مارس ٢٠٢٠ ، تم إطلاق سراح بالتابي من السجن. حاليا ، لا يُسمح له بالمشاركة في أي نشاط نقابي لمدة سبع سنوات.

في تركيا ، في ٩ مارس ٢٠٢٠ ، واجهت أرزو سيركيز أوغلو ، رئيسة المركز النقابي للاتحاد النقابي الثوري DISK ، اتهامات جنائية بالإضافة لاحتمال السجن لانتقادها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في يونيو ٢٠١٦. وتمت تبرئتها لاحقًا. كما تم اتهام ومقاضاة جميع أعضاء مجلس اتحاد نقابات الموظفين العموميين KESK المؤلف من سبعة أعضاء ، والذين طالبوا في يناير

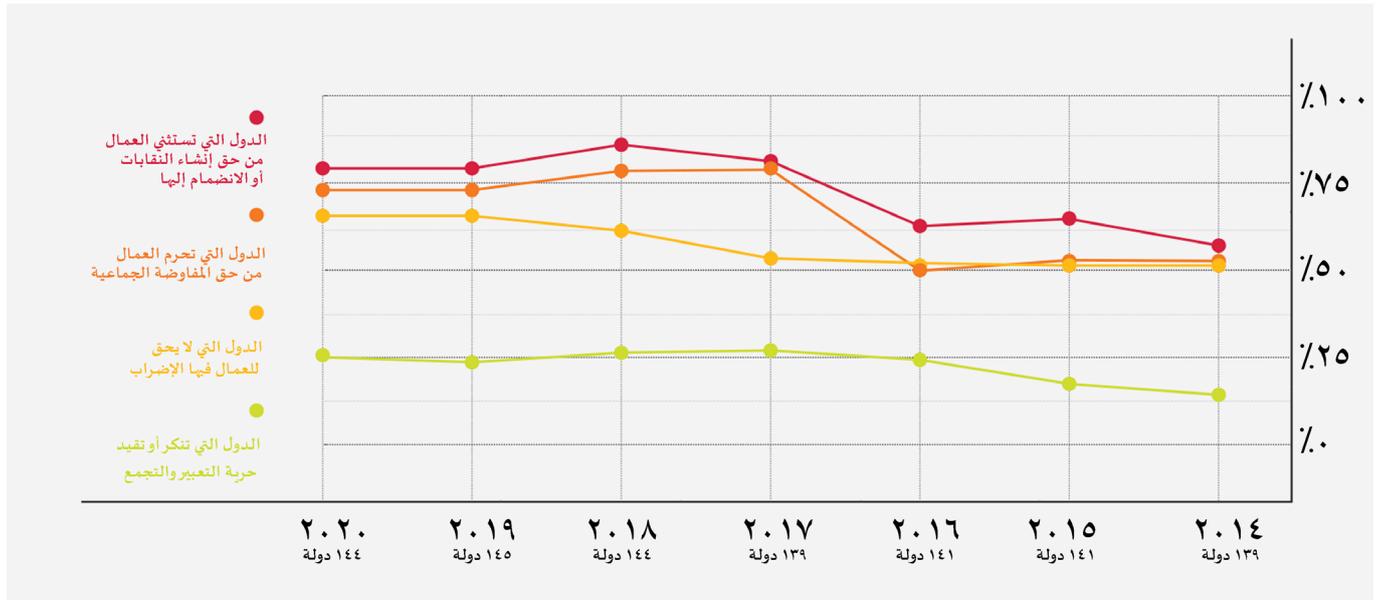
الاتجاهات العالمية للعمال في عام ٢٠٢٠

١- الديمقراطية في أزمة

تفكيك الديمقراطية في مكان العمل وانهيار العقد الاجتماعي

تتبع مؤشر الحقوق العالمية العناصر الرئيسية شهد عدد البلدان التي قيدت حرية التعبير والتجمع للديمقراطية في مكان العمل لمدة سبع سنوات ، بما أعلى زيادة في عام ٢٠٢٠. وقد شهدت القيود المفروضة في ذلك الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها ، على الحق في الإضراب أكبر زيادة منذ سبع سنوات يليها والحق في المفاوضات الجماعية والحق في الإضراب ، الحق في المفاوضات الجماعية والحق في إقامة النقابات وكذلك الحق في حرية التعبير والتجمع ، وهو ما يرمز و الانضمام إليها. لديمقراطية صحية.

الاتجاهات العالمية لمدة سبع سنوات - تفكيك الديمقراطية في مكان العمل



القيود على حرية التعبير والتجمع

الأمريكتين

٣٢٪ من دول الأمريكتين قيدت حرية التعبير والتجمع.

٣٢٪

على مستوى العالم: قيدت ٣٩٪ من الدول حرية التعبير والتجمع.

٣٩٪

في ٢٦ أغسطس ٢٠١٩ ، اتهم واتسون ديوك ، رئيس رابطة الخدمات العامة في ترينيداد وتوباغو (PSA) ، بقصد التحريض على الفتنة بموجب المادة ٤ (١) (ب) من قانون الفتنة واعتقل بسبب تصريحات أدلى بها في خطاب في عام ٢٠١٨. في ذلك الوقت ، كانت هناك شائعات عن احتمال حدوث تخفيضات كبيرة في الشركات العامة ، والتي شملت شركة المياه الوطنية WASA.

هذه ليست المرة الأولى في السنوات الأخيرة التي تم فيها استخدام القانون لتوجيه الاتهام للنقابيين. بعد إطلاق سراح دوق من حجز الشرطة بعد ذلك ببضعة أيام ، دعا الأمين العام للمركز الوطني للنقابات العمالية ، مايكل أنيسيت ، النائب العام إلى إلغاء قانون التحريض على الفتنة وسلم يدويًا إلى الوزارة رسالة مشتركة تحتوي على طلب. وكانت النقابات الأخرى المعنية هي نقابة عمال حقول النفط ، ونقابة عمال النقل والصناعة ، PSA ، والاتحاد الوطني للحكومة والعمال الفدراليين ، واتحاد عمال البحارة والواجهة البحرية. وقالت أنيسيت إن السؤال الكبير هو لماذا ستحتفظ حكومة دولة مستقلة بقانون من الحقبة الاستعمارية مصمم خصيصًا لخنق حرية التعبير عن الحركة النقابية والعاملين.

اتجاهات سبع سنوات زادت الدول التي تقيد حرية التعبير والتجمع من ٢٦٪ من البلدان في ٢٠١٤ إلى ٣٩٪ من البلدان في ٢٠٢٠.

٣٩٪



إقليمياً: النسبة المئوية للدول التي قيدت حرية التعبير والتجمع:

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	٧٢٪
أفريقيا:	٤١٪
آسيا والمحيط الهادئ:	٣٩٪
الأمريكتين:	٣٢٪
أوروبا:	٢٦٪

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٧٢٪ من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قيدت حرية التعبير والتجمع.

٧٢٪

في العراق ، قتل أكثر من ٦٠٠ متظاهر على أيدي القوات الحكومية طوال أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٩ خلال احتجاجات واسعة النطاق دعمها مؤتمر الاتحادات والنقابات العمالية العراقية ، داعين إلى الوظائف وتحسين الخدمات الاجتماعية ووضع حد لفساد الدولة الواسع الانتشار. خلال الاحتجاجات ، هاجمت قوات الأمن الحكومية باستمرار المتظاهرين باستخدام الذخيرة الحية والمتفجرات وقنابل الصوت. تم اعتقال ما لا يقل عن ٨١ شخصًا خلال الاحتجاجات.

نقابات الموظفين العموميين KESK المؤلف من سبعة أعضاء ، لانتقادهم حزب العدالة والتنمية الحاكم والدعوة إلى السلام في سوريا. وقد بُرئوا فيما بعد. في ٥ مارس ٢٠٢٠ ، داهمت الشرطة التركية منزل عمر كاراتيبيه ، مدير الاتصالات في المركز النقابي للاتحاد النقابي الثوري DISK. حيث أُلقي القبض عليه واقتيد إلى مقر الشرطة في اسطنبول. لم يتم تحديد الاتهامات ، ولكن ورد أنها تتعلق بعدة تصريحات تم الإدلاء بها على حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي-

آسيا والمحيط الهادئ

٢٦٪ من الدول الأوروبية قيدت حرية التعبير والتجمع.

بين حزيران /يونيو و كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٩ ، استخدمت شرطة هونغ كونغ قانون النظام العام للاعتراض على ٤٧ من أصل ٥٣٧ طلبًا للموكب العام أو الاجتماعات في انتهاك لمبدأ حرية التجمع السلمي. في ٢٣ أغسطس ٢٠١٩ ، حصلت هيئة مطار هونغ كونغ (HKAA) على أمر قضائي بحظر الاحتجاجات في المطار إلى أجل غير مسمى. تم حظر اتحاد هونغ كونغ لنقابات العمال (HKCTU) ، بسبب اعتراض من قبل هيئة مطار هونغ كونغ HKAA والشركة ، حول تنظيم تجمع خارج مكتب المقر الرئيسي لشركة Cathay Pacific في المطار في ٢٦ أغسطس ٢٠١٩ للاحتجاج على فصل الموظفين المرتبطين بمكافحة احتجاجات تسليم المجرمين. واضطرت النقابة إلى تنظيم الاحتجاج بعيدًا عن مكان العمل في المنطقة المركزية في ٢٨ أغسطس.

٤١٪ من البلدان في أفريقيا قيدت حرية التعبير والتجمع.

تم تنفيذ الحظر الشامل على الإضرابات والاحتجاجات في توغو ، بينما في السنغال ، حظرت سلطات داكار تنظيم أربعة احتجاجات مقررة في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ والتي طلبت نقابات المعلمين بموجهها الحصول على إذن. وزعمت السلطات أن الحظر له ما يبرره «لضمان النظام العام في العاصمة». في إيسواتيني ، أعلن اجتماع رئيسي حضره أعضاء من مختلف نقابات الخدمة العامة في ٢٨ يناير ٢٠١٩ لمناقشة قرار المحكمة بإلغاء إجراء الإضراب المقرر في ذلك اليوم من قبل السكرتير الرئيسي لوزارة التعليم والتدريب ، والذي تداول رسالة إلى جميع مديري المدارس تفيد بأنه «سيكون من غير القانوني لأي معلم حضور الاجتماع دون إذن مسبق من مكتبها». مرة أخرى هذا العام ، حظرت الحكومة في غينيا جميع المظاهرات ، مبررة هذا الإجراء بالمخاطر على السلامة العامة. حظرت السلطات المحلية ما لا يقل عن ٢٠ مظاهرة. استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ضد من اعترضوا على الحظر واعتقلت عشرات المتظاهرين

أوروبا

٢٦٪ من الدول الأوروبية قيدت حرية التعبير والتجمع.

في تركيا ، تمت مقاضاة النقابيين بانتظام من قبل السلطات بسبب خطاباتهم ، حيث سعى الرئيس أردوغان لقمع الأصوات الناقدة. تمت محاكمة أرزو سيركيز أوغلو ، رئيسة مركز نقابة المركز النقابي للاتحاد النقابي الثوري DISK ، ومجلس إدارة اتحاد

الأقران والإدارة لآرائهم السياسية. في بنغلاديش ، تم إنشاء قسم جديد في إدارة الأمن القومي (NSI) التابع لوزارة الداخلية لمراقبة النقابيين في صناعة الملابس. منذ سبتمبر ٢٠١٩ ، تمت زيارة اتحادات الملابس من قبل الشرطة الصناعية حيث طلبت منهم الأنشطة الشهرية والنفقات وأسماء الأعضاء والمشاركين في أنشطتهم ، وكذلك النزاعات العمالية التي تعاملوا معها. أفاد الأعضاء أن المعلومات حول مشاركتهم في الأنشطة النقابية تم إرسالها إلى قراهم الأصلية للتحقق من بياناتهم وخلق الضغط.

في الفلبين ، تلقى الأمين العام لتحالف المعلمين المعنيين (ACT) ، ريمون باسيليو ، تهديدات بالقتل على هاتفه المحمول الشخصي خلال مؤتمر صحفي للتحالف المعلمين المعنيين . ACT في ١١ يناير ٢٠١٩ . وقد تم الاتصال بالمؤتمر الصحفي لإدانة المضايقات المستمرة والتهديدات التي يواجهها أعضاء وقيادات النقابة. ادعى المتصل ، الذي بدا أنه يعرف عن تفاصيل باسيليو الشخصية وعن عائلته ، أنه صدر أمر باغتيال باسيليو ما لم يوافق على التعاون مع مطالب المتصل. كما علم قانون مكافحة الإرهاب بالتنميط غير القانوني لأعضائه من قبل الشرطة. في اجتماع تضامن في مانيلا في ٢١ فبراير ٢٠١٩ ، أبلغ تحالف المعلمين المعنيين ACT عن ٣٤ حالة مسجلة للتحقق من البيانات من قبل الشرطة والمراقبة ومضايقة النقابيين المعلمين في عشر مناطق. وكشفت مذكرة مسربة من منطقة شرطة مانيلا أن الشرطة أمرت بإجراء «جرد» لجميع المعلمين الذين كانوا أعضاء في تحالف المعلمين المعنيين ACT.

بالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الشرطة الوطنية الفلبينية وسلطات معالجة الصادرات الفلبينية مكاتب مشتركة لمراقبة السلام الصناعي و المخاوف (JIPCO) في مناطق تجهيز الصادرات للتجسس على النقابات العمالية وإجراءات العمل «المتشددة» باسم مكافحة التسلل

في ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، ظهرت فضائح عدة بسبب المراقبة الحكومية للقادة النقابيين في محاولة لغرس الخوف والضغط على النقابات المستقلة وأعضائها. إن أعمال المراقبة دون إذن قضائي وبدون معرفة بالمنظمات النقابية وممثلها تنتهك حرية تكوين الجمعيات وحماية مثلي العمال ، بموجب اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ و ٩٨. كما أنها اعتداء خطير على الحريات الفردية والأمن الشخصي.

آسيا والمحيط الهادئ

في هونغ كونغ ، قامت Cathay Pacific بتعديل سياستها لوسائل الإعلام الاجتماعية تحت ضغط حظر الطيران من قبل إدارة الطيران المدني في الصين (CAAC) في ٩ أغسطس ٢٠١٩ وقمع موظفيها الذين شاركوا في «الاحتجاجات العامة غير القانونية» المزعومة المتعلقة بحركة مشروع قانون مكافحة تسليم المجرمين. قيّدت سياسة Cathay لوسائل الإعلام الاجتماعية استخدام الموظفين لوسائل الإعلام الاجتماعية المتعلقة بالعمل وغير المتعلقة بالعمل التي تعتبرها الإدارة انتهاكاً لحظر CAAC وتؤثر سلباً على الشركة. تم وضع آلية إعداد تقارير مزدوجة للسماح للإدارة بمراقبة الرأي السياسي لموظفيها على وسائل التواصل الاجتماعي. تم فصل ريببكا سي ، وهي إحدى كبار القيادات النقابية في جمعية مضيفات طيران الخطوط الجوية لهونغ كونغ (اتحاد المنتسبين إلى HKCTU) ، من قبل كاثي دراجون في ٢١ أغسطس ٢٠١٩ لمشاركة المشاركات المتعاطفة مع الاحتجاجات على حسابها الخاص على Facebook.

عُرِضت عليها لقطات شاشة لوقوفها أمام مقصورة مليئة بالملاحظات اللاصقة واتهمها المدير بإنشاء «Lennon Wall» ، على الرغم من أنها رسائل بريديّة بمناسبة عيد الميلاد. مع Sy ، تم إنهاء سبعة وثلاثين موظفًا في كاثي باسيفيك وكاثي دراجون نتيجة لمراقبة

الشيوعي للقوة العاملة في المناطق الصناعية. وزعمت السلطات أنها تعزز القدرة التنافسية للفلبين وتحمي حقوق العمل والرعاية الاجتماعية ضد التمرد المتطرف.

تم إنشاء مكاتب مراقبة السلام الصناعي و المخاوف JIPCOs في منطقة الميناء الحر Clark Freeport في بامبانجا ، بولاكان ، وسيتم توسيعها لتشمل وسط لوزون بالكامل.

الأمريكتين

في تشيلي ، تم اختراق نظام الكمبيوتر لشرطة تشيلي Carabineros de Chile في أكتوبر ٢٠١٩ ، مما كشف عن أنشطة المراقبة والمراقبة المنهجية التي قامت بها وكالات المخابرات ضد المنظمات العمالية ، المرتبطة مباشرة بالمظاهرات الجماهيرية لعام ٢٠١٩. رفع الملفات التي تتحدث عن أنشطة الحركة النقابية ، مثل الإضرابات القانونية في الشركات ، وعملية المفاوضات الجماعية للاتحاد الوطني لعمال الضرائب Agrupación Nacional de Empleados Fiscales . (ANEF)) ، والتحقق من هويات مختلف قادة النقابات.

وكان من بين الأشخاص «المميزين» قادة نقابيون مختلفون مثل باربارا فيغيروا ، رئيس الوحدة المركزية في تراباجادوريس (CUT-Chile) ؛ ماريو أغيلار ، رئيس كلية المعلمين الشيلية ؛ ماريو فيلانويفا أولميدو ، زعيم الاتحاد الوطني للمهنيين الجامعيين لخدمات الصحة (FENPRUSS) ؛ إستيبان ماتورانا دونا ، رئيس الاتحاد الوطني لمسؤولي الصحة البلدية (CONFUSAM) ؛ وكارولينا إسبينوزا تابيا ، زعيم الاتحاد نفسه.

القمع بموجب القانون

روسيا البيضاء

في ١ يناير ٢٠١٩ ، دخل المرسوم رقم ١ الذي تم الاحتجاج عليه كثيرًا حيز التنفيذ. يفترض أن المرسوم مصمم لتمكين حكومة بيلاروس من مساعدة المواطنين في العثور على وظائف ، وتشجيع العاطلين عن العمل على دخول الوظائف ، ومساعدة المزيد من البيلاروسيين على العمل لحسابهم الخاص. عارض معارضو الحركة النقابية داخل بيلاروس والحركة النقابية الدولية إدخال المرسوم على أساس أنه يحتوي على عناصر من العمل الجبري ويخلق طرقًا تكميلية للتلاعب بحقوق العمال بالإضافة إلى نظام العقود المحددة المدة. هناك أيضًا العديد من المخاوف المتعلقة بنقص الشفافية حول كيفية تطبيق المرسوم.

علاوة على ذلك ، في ٢٦ يناير ٢٠١٩ ، دخلت التعديلات الجديدة على القانون رقم ١١٤-٣ بشأن الأحداث الجماعية حيز التنفيذ. تنص هذه التعديلات ، التي لم تتم مناقشتها مع الشركاء الاجتماعيين ، على شروط وقواعد أكثر صرامة لتنظيم التجمعات العامة والمظاهرات ، بما في ذلك التحديد الدقيق لمناطق محددة في المدينة. على سبيل المثال ، في مدينة مينسك ، يُسمح بالتجمعات في ستة الساحات العامة فقط. ونتيجة لذلك ، يتم فرض شكلها على المنظمين والمشاركين في الأحداث الجماهيرية ، حيث لا يمكن عقد المسيرات والاعتصامات إلا في هذه المربعات المخصصة ، بينما يحظر الموكب والمظاهرات.

بالإضافة إلى ذلك ، ينص المرسوم رقم ٤٩ المؤرخ ٢٤ يناير ٢٠١٩ الذي اعتمده مجلس الوزراء على أن يقوم منظمو الأحداث الجماعية بدفع عدد من النفقات المتعلقة بالحدث ، مثل خدمات النظام العام والرعاية الطبية والتنظيف. مع هذه القيود ، لا تتمتع النقابات العمالية المستقلة بالقدرة المالية على تنظيم التجمعات العامة.

سن القانون هو أداة فعالة وقوية للتحويل الاجتماعي وحماية حقوق العمل. في العام الماضي ، تبنت عدة دول قوانين تقدمية زادت من تقدم حقوق العمال والتقدم الاجتماعي. ومع ذلك ، في دول أخرى ، أقرت الحكومات تشريعات انتكاسية تقوض بشكل خطير حقوق العمال الأساسية في العمل.

منذ عام ٢٠١٧ ، انخرطت قطر في مجموعة من الإصلاحات المهمة التي بلغت ذروتها في يناير ٢٠٢٠ بإلغاء مرسوم وزاري لمتطلبات تأشيرة الخروج. ويعني هذا القرار أن العمال المنزليين ، والعاملين في المؤسسات الحكومية والعامّة ، والعاملين في البحر والزراعة ، وكذلك العمال العرضيين لهم الحرية في مغادرة البلاد إما بشكل مؤقت أو دائم دون الحاجة إلى الحصول على إذن من أصحاب العمل. وهذا يشمل جميع العمال غير المشمولين بالقانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٨ ، الذي ألغى بالفعل شرط الحصول على تصاريح خروج لمعظم العمال المحميين بموجب قانون العمل. وفي الوقت نفسه ، سيتم تطبيق قانون جديد للحد الأدنى للأجور يستند إلى الأدلة والذي ينطبق على جميع الجنسيات وجميع القطاعات في وقت لاحق في عام ٢٠٢٠. تشكل هذه الإصلاحات علامة بارزة للعمال المهاجرين في قطر وستكون مثالا لدول الخليج الأخرى التي لا تزال تطبق الكفالة.

تم تمرير قانون العمل المعدل من قبل البرلمان الفيتنامي في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩. سيسمح قانون العمل الفيتنامي الآن للمنظمات الممثلة للعمال الشعبيين المستقلين (WROs) باختيار العمال للعمل. ستظل الاتحادات المستقلة مطالبة بالحصول على إذن من سلطات الدولة للعمل ، لكن يحق لهم الحصول على نفس الحقوق في تجنيد الأعضاء ، والتفاوض الجماعي ، وتمثيل الأعضاء في النزاعات وتنظيم الإضرابات. ومع ذلك ، يتمتع الاتحاد العام لعمال فيتنام VGCL حصريًا بالحق في توحيد المؤسسات ذات المستوى الأعلى ، والدخول في اتفاقيات سحب مع أصحاب العمل وتلقي الدعم المالي الخارجي والأجنبي.

تشكل هذه التعديلات خطوة مهمة بخصوص حرية تكوين الجمعيات. ومع ذلك ، سيكون التنفيذ أساسيا لضمان تمتع العمال الفيتناميين بهذه الحقوق وممارستها بشكل فعال.

١. توثيق الانتهاكات

٣. ترميز النص

تتم قراءة النص الموجود تحت كل دولة في استبيان ITUC مقابل قائمة من ٩٧ مؤشرًا مستمدة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاجتهادات القضائية وتمثل انتهاكات لحقوق العمال في القانون والممارسة. يتلقى البلد نقطة لكل مرة تتوافق فيها المعلومات النصية مع المؤشر. لكل نقطة القيمة ١. بعد ترميز النص لبلد ما ، تتم إضافة عدد النقاط للوصول إلى النتيجة الإجمالية.

٤. تصنيف البلدان

يتم تصنيف البلدان في مجموعات من ١- إلى ٥ + اعتمادًا على امثالها لحقوق العمل الجماعية. هناك خمسة تقييمات ، حيث الرقم ١ هو أفضل تقييم و ٥+ هو الأسوأ الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة. لا يتم أخذ مستوى التنمية الاقتصادية أو حجم أو موقع الدولة في الاعتبار نظرًا لأن الحقوق الأساسية عالمية ويجب على العمال في جميع أنحاء العالم الوصول إليها. المجموعة عالية التصنيف تعني أن العمال في البلاد ليس لهم الحق في صوتهم الجماعي بسبب فشل الحكومة في ضمان الحقوق.

يوثق الاتحاد الدولي لنقابات العمال انتهاكات حقوق العمال الجماعية المعترف بها دوليًا من قبل الحكومات وأصحاب العمل. وتستند المنهجية إلى معايير الحقوق الأساسية في العمل ، ولا سيما الحق في حرية تكوين الجمعيات ، والحق في المفاوضات الجماعية والحق في الإضراب.

يتم إرسال الاستبيانات إلى ٣٣١ نقابة وطنية في ١٦٣ دولة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق العمال من خلال توضيح التفاصيل ذات الصلة.

تُعد اجتماعات إقليمية مع خبراء حقوق الإنسان والنقابات حيث يتم نشر الاستبيان وشرحه وإكماله. يتصل الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC بالنقابات مباشرة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني عندما يبلغ بالانتهاكات لتأكيد الحقائق ذات الصلة.

يقوم الباحثون القانونيون بتحليل التشريعات الوطنية وتحديد الأقسام التي لا تحمي حقوق العمل الجماعي المعترف بها دوليًا بشكل كافٍ.

٢. نشر الانتهاكات في استبيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC

يتم تلخيص المعلومات الموثقة ودمجها من قبل موظفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC على شكل نص. هذه المعلومات متاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني لاستبيان ITUC الاتحاد الدولي لنقابات العمال على survey.ituc-csi.org.

١ // انتهاكات متفرقة للحقوق

حقوق العمل الجماعية مضمونة بشكل عام. يمكن للعمال بحرية ربط حقوقهم والدفاع عنها بشكل جماعي مع الحكومة و / أو الشركات ، كما يمكنهم تحسين ظروف عملهم من خلال المفاوضات الجماعية. الانتهاكات ضد العمال ليست منعقدة ولكنها لا تحدث على أساس منتظم.

٤ // الانتهاكات المنهجية للحقوق

أبلغ العمال في البلدان التي حصلت على تصنيف ٤ عن انتهاكات منهجية. تبذل الحكومة و / أو الشركات جهودًا جادة لسحق الصوت الجماعي للعمال ، مما يعرض الحقوق الأساسية للخطر.

٢ // الانتهاكات المتكررة للحقوق

البلدان ذات التصنيف ٢ لديها حقوق عمالية جماعية أضعف قليلاً من تلك التي حصلت على التصنيف ١. تعرضت بعض الحقوق لهجمات متكررة من قبل الحكومات و / أو الشركات وقوضت النضال من أجل ظروف عمل أفضل.

٥ // لا يوجد ضمان للحقوق

البلدان التي حصلت على تصنيف ٥ هي أسوأ دول العالم للعمل فيها. في حين أن التشريع قد يحدد حقوقًا معينة ، إلا أن العمال لا يستطيعون الوصول إلى هذه الحقوق بشكل فعلي وبالتالي يتعرضون لأنظمة استبدادية وممارسات عمل غير عادلة.

٣ // الانتهاكات المنتظمة للحقوق

تتدخل الحكومات و / أو الشركات بانتظام في حقوق العمل الجماعية أو تفشل في ضمان جوانب مهمة من هذه الحقوق بشكل كامل. هناك أوجه قصور في القوانين و / أو ممارسات معينة تجعل الانتهاكات المتكررة ممكنة.

٥+ // لا يوجد ضمان للحقوق بسبب انهيار

سيادة القانون

يتمتع العاملون في البلدان ذات التصنيف ٥+ بحقوق محدودة بنفس القدر مثل البلدان التي تحمل التصنيف ٥. ومع ذلك ، في البلدان ذات التصنيف ٥+ ، يرتبط هذا بالمؤسسات المختلفة نتيجة للصراع الداخلي و / أو الاحتلال العسكري. في مثل هذه الحالات ، يتم تعيين تصنيف ٥+ للبلد بشكل افتراضي.

قائمة المؤشرات

وتستند المنهجية إلى معايير الحقوق الأساسية في العمل ، استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ، ولا سيما اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ و ٩٨ ، وكذلك الاجتهادات القضائية التي وضعتها آليات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية.

أ. الحريات المدنية

أ- المخالفات القانونية

١. القبض على النقابيين واحتجازهم وسجنهم وتغريمهم وتغريمهم
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات من ١١٩-١٥٩
٢. انتهاك الحق في حرية التعبير والحق في التجمع والتظاهر
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ٢٠٢-٢٣٢ ؛ ٢٣٣-٢٦٨
٣. عدم ضمان تضمين الإجراءات القانونية الواجبة
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ١٦٠-١٨٩
٤. انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي لـ (٧)
المسح العام لعام ١٩٩٤ الفقرات ٣١-٣٢
المسح العام لعام ٢٠١٢ الفقرات ٥٩-٦٢
٥. الاعتقال النقابيين واحتجازهم وسجنهم وتوجيه الاتهامات إليهم وتغريمهم
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ١١٩-١٥٩
٦. الشدة
انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي للبند رقم (٤). (٤)
٧. أنواع أخرى من العنف الجسدي
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ١١٨-٦٧ ؛ ٢٧٥-٢٩٨
٨. الانتهاكات التي ارتكبت ضد القادة النقابيين مخالفة رقم (٧) ضد زعيم نقابي
المسح العام لعام ١٩٩٤ الفقرات ٢٨-٣٠ ، ٣٣ ؛ ٣٥-٣٩
المسح العام لعام ٢٠١٢ الفقرات ٥٩-٦٢
٩. الشدة
انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي لـ (٧)
١٠. التهديدات والتخويف والمضايقة
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ٦٧-١١٨
المسح العام لعام ١٩٩٤ الفقرات ٢٨-٣٠ ، ٣٣
المسح العام لعام ٢٠١٢ الفقرات ٥٩-٦٢
١١. الانتهاكات التي ارتكبت ضد القادة النقابيين مخالفة الرقم (١٠) بحق زعيم نقابي
١٢. الشدة
انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي للبند رقم (١٠). (١٠)
- ١٣- اعتقال النقابيين واحتجازهم وسجنهم وتوجيه الاتهامات إليهم وتغريمهم
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات ١١٩-١٥٩
المسح العام لعام ١٩٩٤ الفقرات ٣١-٣٢
المسح العام لعام ٢٠١٢ الفقرات ٥٩-٦٢
- ١٤- ارتكبت ضد قادة النقابات انتهاك البند (١٣) بحق زعيم نقابي
١٥. درجة الخطورة

ب. الانتهاكات في الممارسات

انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي للبند (١٣).

الفقرات. ٢٣٣-٢٦٨ ؛ ٢٠٢-٢٣٢

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٣٥-٣٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٥٩-٦٢

٢٠. ارتكبت ضد قادة النقابات

انتهاك (١٩) بحق زعيم نقابي

٢١. الشدة

انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي للبند (١٩)

٢٢- عدم ضمان الإجراءات القانونية الواجبة

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٦٠-١٨٩

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٩ ، ٣١-٣٢

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٥٩-٦٢

١٦. تقييد الحق في حرية الحركة

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٩٠-٢٠١

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ٣٤

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات ٥٩-٦٢

١٧. ارتكبت ضد القادة النقابيين

انتهاك (١٦) بحق زعيم نقابي

١٨. درجة الخطورة

انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي للبند (١٦)

١٩. انتهاك الحق في حرية التعبير و / أو الحق في حرية التجمع

والتظاهر

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

II. الحق في تأسيس النقابات أو الانضمام إليها

أ- المخالفات القانونية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٤٧٥-٥٠١

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ٩١

٢٨. المحسوبية / التمييز بين النقابات

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٥١٤-٥٢٤ ؛ ١١٨٧-١٢٣٠

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ١٠٤ ؛ ٢٢٥-٢٣٤

المسح العام ٢٠١٢ فقرة ١٦٦-١٦٧ ؛ ١٧٣-١٧٥ ؛ ١٩٤-١٩٧

- الاستثناء من الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات CFA الفقرات. ٣١٥-٤١٨

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٤٥-٦٧

٢٤- القيود على حرية اختيار الهيكل والتكوين النقابي

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٤٧٢-٥١٣ ؛ ٥٤٦-٥٦٠

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٧٩-٩٠

٢٥- شروط تسجيل النقابات

٢٩. حل / تعليق النقابة التي تعمل بشكل قانوني

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٩٧٩-١٠١٣

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٨٠-١٨٨

المسح العام ٢٠١٢ فقرة ١٦٢

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٤٢٧-٤٤٤

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٨-٧٠

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٨٢-٨٧ ؛ ٨٩-٩٠

٢٦- تسجيل النقابات

٣٠- عزل وتعليق النقابيين المسموح به بموجب التشريع

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٠٧٢-١١٨٥

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٩٩-٢١٠ ، ٢١٣

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٤١٩-٤٢٦ ؛ ٤٤٨-٤٧١

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٨-٧٠

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٨٢-٨٧ ؛ ٨٩-٩٠

٣١- تدابير تمييز أخرى ضد النقابات مسموح بها بموجب التشريع

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

٢٧. احتكار الاتحاد

- الفقرات. ١١٨٥-١٠٧٢
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢١٢-١٩٩
- الفقرات. ٤٧١-٤٤٨ ؛ ٤٢٦-٤١٩
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٧٠-٦٨
- المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٨٧-٨٢ ؛ ٨٩-٩٠
- ٣٢- عدم وجود ضمانات قانونية فعالة ضد التدابير التمييزية المناهضة للنقابات
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ١١٦٢-١١٣٤
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٢٤-٢١٤
- المسح العام ٢٠١٢ الفقرات ١٦٦-١٦٧ ؛ ١٧٣-١٩٣
- ٣٣- الحق في إنشاء الاتحادات والاتحادات والانضمام إليها
- والانضمام إلى المنظمات الدولية للعمال
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ١٠١٤-١٠٧١
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٨٩-١٩٨
- المسح العام ٢٠١٢ فقرة ١٦٣
- ٣٤- عدم ضمان الإجراءات القانونية الواجبة
- عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (٢٣) - (٣٤)
- ب. الانتهاكات في الممارسة**
- عقبة خطيرة تعترض ممارسة الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها
- إن الغالبية العظمى من السكان مستبعدة من هذا الحق في الممارسة
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٢ ، ٩٣ ،
- المسح العام ٢٠١٢ فقرة ٥١
- ٣٦- الاستثناء من الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٤١٨-٣١٥
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٧-٤٥
- ٣٧- القيود على حرية اختيار هيكل وتكوين النقابات
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٥١٣-٤٧٢ ؛ ٥٤٦-٥٦٠
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٧٩-٩٠
- ٣٨- شروط التسجيل النقابي
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٤٤٤-٤٢٧
- المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٨-٧٠
- المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٨٧-٨٢ ؛ ٨٩-٩٠
- ٣٩- تسجيل النقابات
- تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٤٨- (٣٥)

أ- المخالفات القانونية

- الاستثناء من الحق في القيام بالأنشطة النقابية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٤١٨-٣١٥
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٧-٤٥

٥٦- الاستثناء من الحق في ممارسة الأنشطة النقابية
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٤١٨-٣١٥
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٦٧-٤٥

٥١- التعدي على الحق في حرية تحديد شروط الأهلية للتمثيل

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٦٣١-٦٠٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٢١-١١٦
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٠٧-١٠١

٥٧- التعدي على الحق في تحديد شروط الأهلية للتمثيل بحرية
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٦٣١-٦٠٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٢١-١١٦
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٠٧-١٠١

٥٢- التدخل في العملية الانتخابية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٦٦٥-٦٣٢ ؛ ٦٠٥-٥٨٥
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١١٥-١١٢
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٠٧-١٠١

٥٨. التدخل في العملية الانتخابية
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٦٦٥-٦٣٢ ؛ ٦٠٥-٥٨٥
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١١٥-١١٢
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٠٧-١٠١

٥٣- انتهاك الحق في إدارة النقابات بحرية (بما في ذلك الحق في

صياغة الدساتير والقواعد الداخلية بحرية ، والحق في الرقابة على الإدارة المالية)
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧١٥-٦٦٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٠٨ ، ١١٢-١٠٩ ، ١٢٤-١٢٧
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٢ ، ١٠٠-١١٤

٥٩- انتهاك الحق في إدارة النقابات بحرية (بما في ذلك الحق في صياغة الدساتير والقواعد الداخلية بحرية ، والحق في الرقابة على الإدارة المالية)
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧١٥-٦٦٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٠٨ ، ١١٢-١٠٩ ، ١٢٤-١٢٧
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٢ ، ١٠٠-١١٤

٥٤- التعدي على حق التنظيم الحر للأنشطة وصياغة البرامج

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧٥٠-٧١٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٠٨ ، ١١٢-١٠٩ ، ١٢٤-١٢٧
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٢ ، ١٠٠-١١٤

٦٠- انتهاك الحق في تنظيم الأنشطة بحرية وصياغة البرامج
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧٥٠-٧١٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٠٨ ، ١١٢-١٠٩ ، ١٢٤-١٢٧
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٢ ، ١٠٠-١١٤

٥٥- عدم ضمان الإجراءات القانونية الواجبة

عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة بخصوص الانتهاكات (٥٤) - (٥٠)
٦١- عدم ضمان تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة
عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بخصوص الانتهاكات (٥٦) - (٦٠)

أ- المخالفات القانونية

- الاستثناء من الحق في المفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ١٢٣٩-١٢٨٨

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٦١-٢٦٤

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٦٨ : ٢٠٩

٦٣- استثناء / تقييد الموضوعات المشمولة بالمفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات CFA الفقرات. ١٢٨٩-١٣١٢

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ٢٥٠

٦٤. التحكيم الإجباري المفروض على المفاوضة الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٤١٥-١٤١٩

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٥٤-٢٥٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٤٦-٢٥٠

٦٥- المتطلبات المبالغ فيها لتحديد و / أو الاعتراف بالنقابات التي لها

الحق في المفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٣٤٢-١٤٠٣

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٣٨-٢٤٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٢٤-٢٤٠

٦٦. تقويض و / أو الترويج غير الكافي للمفاوضات الجماعية (بما في

ذلك التدخل في عملية المفاوضات الجماعية)

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٢٣١-١٢٨٨ ؛ ١٣١٣-١٣٢١ ؛ ١٣٢٧-١٣٤١ ؛ ١٣٢٢-

١٣٢٦ ؛ ١٣٩٧-١٤٠٣ ؛ ١٤٠٤-١٤١٢ ؛ ١٤٢٠-١٤٧٠ ؛ ١٥٠١ ؛

١٥١٣-١٥١٤

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٤٤-٢٤٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٦-١٦٧ ؛ ١٩٨-٢٠٠ ؛ ٢٠٨ ؛ ٢١٤ ؛

٢٢٢-٢٢٣ ؛

٦٧- انتهاك الاتفاقات الجماعية المبرمة

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٣١٣-١٣٢١ ؛ ١٣٢٧-١٣٤١

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٥١-٢٥٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٠١-٢٠٧

٦٨- عدم ضمان الإجراءات القانونية الواجبة

عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (٦٢) - (٦٧)

ب. الانتهاكات في الممارسة

- عقبة خطيرة تعترض ممارسة الحق في المفاوضات الجماعية

إن الغالبية العظمى من السكان مستبعدة من هذا الحق في الممارسات.

٧٠- الاستثناء من الحق في المفاوضة الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٢٣٩-١٢٨٨

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٦١-٢٦٤

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٦٨ : ٢٠٩

٧١- استثناء / تقييد الموضوعات المشمولة بالمفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٢٨٩-١٣١٢

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ٢٥٠

٧٢- التحكيم الإلزامي المفروض على المفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٤١٥-١٤١٩

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٥٤-٢٥٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٤٦-٢٥٠

٧٣- المتطلبات المفرطة لتحديد و / أو الاعتراف بالنقابات التي يحق

لها المشاركة في المفاوضات الجماعية

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٣٤٢-١٤٠٣

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٣٨-٢٤٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٢٤-٢٤٠

٧٤- تقويض و / أو الترويج غير الكافي للمفاوضة الجماعية (بما في

ذلك التدخل في عملية المفاوضة الجماعية)

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٢٣١-١٢٨٨ ؛ ١٣١٣-١٣٢١ ؛ ١٣٢٧-١٣٤١ ؛ ١٣٢٢-

١٣٢٦ ؛ ١٣٩٧-١٤٠٣ ؛ ١٤٠٤-١٤١٢ ؛ ١٤٢٠-١٤٧٠ ؛ ١٥٠١ ؛

١٥١٣-١٥١٤

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٤٤-٢٤٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١١٦-١٦٧ ؛ ١٩٨-٢٠٠ ؛ ٢٠٨ ؛ ٢١٤ ؛

٢٢٢-٢٢٣ ؛

٧٥- انتهاك الاتفاقات الجماعية المبرمة

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ١٣١٣-١٣٢١ ؛ ١٣٢٧-١٣٤١

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ٢٥١-٢٥٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ٢٠١-٢٠٧

٧٦- عدم ضمان تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة

عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (٦٩) - (٧٥)

أ- المخالفات القانونية

- ٧٧- الاستثناء من الحق في الإضراب (بما في ذلك التعريف الواسع بشكل مفرط للخدمات الأساسية)
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧٥١-٧٥٧ ؛ ٨٦٤-٩٠٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦١-١٦٢ ؛ ١٦٩
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٣٢-١٣٤ ؛ ١٣٦-١٣٩ ؛ ١٤٣
- ٨٣- العقوبات على الممارسة المشروعة للحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٩٥١-٩٧٥ ؛ ٩٧٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٧٦-١٧٨
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٥٧-١٦٠
- ٧٨- الاستثناء / التقييد على أساس نوع الإضراب ونوعه
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧٥٨-٧٨٦
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٥-١٦٨ ، ١٧٣
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٢٤-١٢٦ ، ١٤٢
- ٧٩- الشروط المسبقة المفترضة لممارسة الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٧٨٩-٨١٤
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٧٠-١٧٢
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٤٥-١٤٨
- ٨٠- فرض التحكيم الإلزامي على الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٨١٦-٨٢٣
المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ١٥٣
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٥٣-١٥٦
- ٨١- عدم وجود أو عدم كفاية الضمانات التعويضية للقيود القانونية على الحق في الإضراب
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٨٢٤-٨٥٢
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٤
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٤١
- ٨٢- تدخل أصحاب العمل و / أو السلطات أثناء الإضراب (بما في ذلك تعليق و / أو إعلان عدم شرعية الإضرابات من قبل السلطات الإدارية)
تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA الفقرات. ٩١٤-٩١٦ ؛ ٩١٧-٩٢٦ ؛ ٩٢٧-٩٢٩ ؛ ٩٣٠-٩٣٥ ؛ ٩٧٧-٩٧٨
المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٣ ؛ ١٧٤-١٧٥
المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٤٩-١٥٢ ؛ ١٥٧

ب. الانتهاكات في الممارسة

٨٥- عقبة خطيرة تعترض ممارسة الحق في الممارسة

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٣؛ ١٧٤-١٧٥

تستثنى الغالبية العظمى من السكان من هذا الحق في الممارسات.

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٥٢-١٥٩؛ ١٥٧

٩٢- انتهاكات ارتكبت ضد قادة النقابات

٨٦- الاستثناء من الحق في الإضراب (بما في ذلك التعريف الواسع الانتهاك (٩١) بحق زعيم نقابي بشكل مفرط للخدمات الأساسية)

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

٩٣- الخطورة انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي لـ (٩١)

الفقرات. ٧٥١-٧٥٧ ؛ ٨٦٤-٩٠٦

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦١-١٦٢ ؛ ١٦٩

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٣٢-١٣٤ ؛ ١٣٦-١٣٩ ؛ ١٤٣

٩٤- العقوبات المفروضة على الممارسة المشروعة للحق في الإضراب

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٩٥١-٩٧٥ ؛ ٩٧٦

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٧٦-١٧٨

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٥٧-١٦٠

٨٧- الاستثناء / التقييد على أساس نوع الإضراب ونوعه

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٧٥٨-٧٨٦

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٥-١٦٨ ، ١٧٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٢٤-١٢٦ ، ١٤٢

٩٥- انتهاكات ارتكبت ضد القادة النقابيين

الانتهاك (٩٤) بحق زعيم نقابي

٨٨- الشروط المسبقة المفرطة لممارسة الحق في الإضراب

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

٩٦- درجة الخطورة انتهاك واسع النطاق و / أو منهجي لـ (٩٤)

الفقرات. ٧٨٩-٨١٤

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٧٠-١٧٢

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٤٥-١٤٨

٩٧- عدم ضمان الإجراءات القانونية الواجبة

عدم مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالانتهاكات (٨٥) - (٩٦)

٨٩- فرض التحكيم الإلزامي على الإضراب

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٨١٦-٨٢٣

المسح العام ١٩٩٤ الفقرة. ١٥٣

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٥٣-١٥٦

٩٠- غياب أو عدم كفاية الضمانات التعويضية للقبود القانونية

على الحق في الإضراب

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٨٢٤-٨٥٢

المسح العام ١٩٩٤ الفقرات. ١٦٤

المسح العام ٢٠١٢ الفقرات. ١٤١

٩١- تدخل أصحاب العمل و / أو السلطات أثناء الإضراب (بما في

ذلك تعليق و / أو إعلان عدم شرعية الإضرابات من قبل السلطات

الإدارية)

تجميع منظمة العمل الدولية لمقررات هيئة التحليل المالي CFA

الفقرات. ٩١٤-٩١٦ ؛ ٩١٧-٩٢٦ ؛ ٩٢٧-٩٢٩ ؛ ٩٣٠-٩٣٥ ؛ ٩٧٧-

٩٧٨

لمحة عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC

الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) هو اتحاد للمراكز النقابية الوطنية ، كل منها يربط بين النقابات في هذا البلد بالذات. ولديها ٣٣٢ منظمة تابعة في ١٦٣ دولة ومنطقة في القارات الخمس ، ويبلغ عدد أعضائها ٢٠٠ مليون ، ٤٠ في المائة منهم من النساء. كما أنها شريك في «النقابات العالمية» جنباً إلى جنب مع اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتحادات النقابات العالمية ، وكلاهما يربط بين النقابات الوطنية من تجارة أو صناعة معينة على المستوى الدولي. لدى الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC مكاتب متخصصة في عدد من البلدان حول العالم ولها مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

يصور مؤشر الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC للحقوق العالمية أسوأ دول العالم للعمال بتصنيف ١٤٤ دولة على مقياس من ١-٥ + بناءً على درجة احترام حقوق العمال. وباعتبارها الصوت العالمي للعمال ، فقد قام الاتحاد الدولي لنقابات العمال بتوثيق وفضح انتهاكات حقوق العمال لمدة ثلاثة عقود. وقد تم ذلك من خلال المعلومات السردية المنشورة في مسح الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC. هذا هو العام السابع مؤشر الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC للحقوق العالمية ويوفر فرصة لزيادة وضوح وشفافية سجل كل بلد في حقوق العمال.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال

Brussels, Belgium ١٢١٠-B - ١ Bte ، ٥ ، Bd du Roi Albert II

هاتف: +٣٢ ٢٢٢٤ ١١٠٢ البريد الإلكتروني: info@ituc-csi.org - www.ituc-csi.org

الناشر المسؤول في القانون: شاران بورو ، الأمين العام